عدد خاص

الموقف المصرى من معاهدة منع الانتشار النووى (1968-1995)

إعداد

د. عبدالواحد محمد حامد ميرة

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر – قسم التاريخ

كلية التربية– جامعة دمنهور – مصر

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

الموقف المصرى من معاهدة منع الانتشار النووى (1968-1995)

د/ عبدالواحد محمد حامد ميرة

الملخص:

تسلط هذه المقالة الضوء على الموقف المصري من معاهدة منع الانتشار النووي،فالأسلحة النووية تعد أخطر الاكتشافات التي توصل إليها العقل البشري علي مر العصور؛ فالأسلحة النووية يعدها البعض أكثر أسلحة التدمير الشامل رعبًا وتدميرًا، وإن كانت هذه الأسلحة قد أصبحت حاليًا من الناحية الفعلية ذات طابع دفاعي أكثر من طابعها الهجومي، وأن استعمالها يقتصر حاليًا علي التأثير النفسي على الخصوم في مسألة توازن القوي، إلا أن هذا لا يعنى أنها قد تم حجزها في مستودعاتها إلي الأبد، بل من الممكن أن يتم إطلاقها في أي حرب قادمة لتحدث خرابًا لم يشهد العالم له مثيلًا من قبل، ومن ثم أصبحت مشكلة انتشار الأسلحة النووية من أهم القضايا المسيطرة علي عالمنا المعاصر، وأصبحت من أهم القضايا الشائكة نظرًا لما تجسده من تهديد للبشرية؛ فقد أصبحنا نعيش في مجتمع يسوده الخوف من الفناء بفعل تلك الأسلحة، ودفع الخوف من هذه الأسلحة الدول سواء الكبيرة منها أو الصغيرة أن تعمل علي تكديس الأسلحة، والدخول في سباق تسلح محموم لدرء الخطر عن نفسها، ولمعادلة موازين القوة مع أعدائها، ونتيجة لذلك فقد انصب الاهتمام العالمي علي ضرورة نزع هذه الأسلحة التي تهدد البشرية، وأصبحت قضية نزع الأسلحة النووية قضية شاملة؛ فبجانب أنها قضية أمن وسياسة؛ فهي قضية وجود للمستقبل، ومع تنامي الخطر الناتج عن انتشار هذه الأسلحة ازدهرت صناعة وضع سياسات جديدة للحد من تهديدات هذه الأسلحة، وبذلت العديد من الجهود الدولية انتشارها، وقد أسفرت هذه الجهود الدولية عن مجموعة من المعاهدات الدولية والإقليمية للحد من انتشار هذه الأسلحة ومنع إنتاجها من أهمها معاهدة منع الانتشار النووي، وهى المعاهدة التى لعبت مصر دورا كبيرا فى ظهورها وقامت بالتوقيع والتصديق عليها وعملت باستمرار أن تتضمن المبادئ التى تحفظ أمن الدول غير النووية، وقامت بجهود كبيرة لحمل كافة الدول للدخول فى هذه المعاهدة.

الكلمات المفتاحية: مصر – إسرائيل – السلاح النووي– معاهدة منع الانتشار النووي.

Egypt Position On The Nuclear Non- Proliferation Treaty (1968-1995)

Dr. Abdel Wahed Mohamed Harmed Mera
Lecturer of Modern and Contemporary History - Department of History - Faculty of Education - Damanhour University – Egypt
Email: D_a_mohamed5@edu.dmu.edu.eg

Abstract:

This article sheds light on the Egyptian position on the Nuclear Non-Proliferation Treaty, as nuclear weapons are the most dangerous discoveries that the human mind has reached throughout the ages; some consider nuclear weapons to be the most terrifying and destructive weapons of mass destruction, although these weapons have now become, in fact, more defensive in nature than offensive, and their use is currently limited to psychologically influencing opponents in the matter of the balance of power, but this does not mean that they have been locked away in their warehouses forever, but rather they could be launched in any future war to cause devastation that the world has never seen before, and thus the problem of the proliferation of nuclear weapons has become one of the most important issues dominating our contemporary world, and has become one of the most thorny issues due to the threat it embodies to humanity; We have come to live in a society dominated by fear of annihilation due to these weapons, and the fear of these weapons has pushed countries, whether large or small, to work on stockpiling weapons and entering into a frenzied arms race to ward off danger from themselves and to balance the balance of power with their enemies. As a result, global attention has focused on the necessity of removing these weapons that threaten humanity, and the issue of nuclear disarmament has become a comprehensive issue; in addition to being an issue of security and politics, it is an issue of existence for the future. With the growing danger resulting from the spread of these weapons, the industry of developing new policies to limit the threats of these weapons has flourished, and many international efforts have been made to spread them. These international efforts have resulted in a group of international and regional treaties to limit the spread of these weapons and prevent their production, the most important of which is the Nuclear Non-Proliferation Treaty, which Egypt played a major role in its emergence, signed and ratified, and has worked continuously to include the principles that preserve the security of non-nuclear states, and has made great efforts to push all states to enter this treaty.

Keywords: Egypt - Israel - Nuclear weapons- Nuclear Non- Proliferation Treaty

مقدمة

تحتل منطقة الشرق الأوسط موقعًا خاصًا بمستقبل انتشار أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، والأسلحة النووية بصفة خاصة، وذلك بسبب أنها أكثر مناطق العالم توترًا وعدم استقرارًا، وأعلاها في معدلات الإنفاق علي التسلح؛ فالمنطقة تعد من أكثر مناطق العالم التي شهدت وتشهد توترًا شديدًا بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، هذا التوتر زاد من خطره امتلاك إسرائيل للسلاح النووي؛ وسعيها المتواصل أن تصبح صاحبة اليد العليا في المنطقة عن طريق استمرار انفرادها بحيازة الأسلحة النووية، وسعيها المتواصل لإجهاض أية محاولة عربية لامتلاك هذه القوة؛ فإسرائيل لم تكتفي بالخروج عن الإجماع الدولي والإقليمي المناهض لانتشار أسلحة الدمار الشامل، بل قاومت كل المحاولات التي هدفت لضمها لهذا الإجماع. ليشكل امتلاكها لهذا السلاح خطرًا محدقًا علي أمن باقي دول المنطقة؛ فالتفوق النووي الإسرائيلي على دول الشرق الأوسط أدي إلي خلق حالة من انعدام التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وكان له تأثيره على سعي بعض دول المنطقة إلي امتلاك قدرات مكافئة لإسرائيل وموازنة لها لإزالة التهديدات التي تمثلها القدرة النووية لإسرائيل، ومن أمثلة ذلك المحاولات المصرية والعراقية للدخول في العصر النووي، والسعي الإيراني الذى مازال مستمرًا حتي يومنا هذا.

ومصر بصفتها إحدى أهم دول منطقة الشرق الأوسط كان لها دورها البارز في مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، والأسلحة النووية لإسرائيل بصفة خاصة لما تمثله هذه الأسلحة من تهديد على الأمن القومي المصري والعربي علي السواء، وقد اتسم موقف مصر بالوضوح الكامل والشفافية إزاء منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعددت الجهود والمبادرات المصرية لإخلاء المنطقة كلها من أسلحة الدمار الشامل، ومارست مصر جهودًا كبيرة في دعوة دول العالم والمنطقة للانضمام للاتفاقيات الدولية التي تحرم حيازة هذه الأسلحة. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة:

- ما الدوافع التى أدت لصياغة معاهدة منع الانتشار النووي؟
- ما هى جهود مصر فترة صياغة المعاهدة؟
- ما الدوافع المصرية للتوقيع والتصديق على المعاهدة؟
- ما هو الموقف المصرى من مسألة التمديد الأبدي للمعاهدة؟
- ما الموقف الإسرائيلى من المعاهدة؟
- إلى أى مدى حققت المعاهدة اهدافها؟

حرصت الدراسة علي اتباع منهج البحث التاريخي من خلال العرض والتحليل للمصادر العلمية الرئيسة التي اعتمد عليها البحث، ومقارنتها مع ما صدر من دراسات حول هذا الموضوع بهدف الوصول إلى أهم المعارف والحقائق التاريخية.

أولا: مصر والتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي

إن الآثار المأساوية التى ترتبت على استخدام السلاح النووى ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية وبقدر ما كانت دافعًا للعديد من الدول للسعى إلى حيازة هذا السلاح الفتاك أو تطوير قدراته التدميرية؛ فإنها كانت سببًا في تكاتف جهود مجموعات أخرى من الدول فى سبيل الحد قدر المستطاع من استخدام الأسلحة النووية[1]؛ فقد تنبه العالم والدول الكبرى بالذات إلى وجود ترسانات ومخازن للسلاح النووى كفيلة بتدمير العالم مئات المرات مقارنة بالقنبلة البدائية التى ألقيت على هيروشيما[2].

ونتيجة لذلك نجد أنه فى الخامس عشر من نوفمبر 1945 أصدر كل من رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء كندا تصريحًا مشتركًا قررا فيه أن استخدام الاكتشافات العلمية فى الحروب وفر للإنسان وسيلة للتدمير لم تعرف من قبل، وأكدوا على ضرورة إيجاد وسائل تضمن استخدام الاكتشافات العلمية الحديثة لخدمة البشرية لا تدميرها، وفى نهاية هذا التصريح اقترحا إنشاء لجنة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعمل على منع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض العسكرية، وفى ديسمبر من عام 1945 وفى أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فى موسكو اقترح وزراء الخارجية الثلاثة فضلا عن وزيرى خارجية فرنسا والصين إنشاء لجنة لدراسة موضوعات الطاقة النووية وشرعوا فى عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة[3].

وأدرجت الجمعية العامة هذا الموضوع فى جدول أعمالها فى الرابع عشر من يناير 1946 وأحالته إلى اللجنة الأولى[*] فوافقت عليه بأغلبية ستة وأربعين صوتًا، وبعد ذلك

---

(1) علاء الفقى، "إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (الجوانب القانونية)"، **مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، العدد 20، يوليو 2004، ص 16.

(2) عصام بن عابد الثقفى، "المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بنزع السلاح"، **مجلة الدبلوماسى**، معهد الدراسات الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، العدد 21، ديسمبر 2001، ص 46.

(3) عمر بن عبدالله بن سعيد البلوشى: **: مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي**، (بيروت، منشورات الحلبى الحقوقية، 2007)، ص 34.

(*) **اللجنة الأولى بالأمم المتحدة:** تنص المادة 98 من النظام الداخلى للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجمعية العامة تتبعها ست لجان رئيسية تناقش القضايا المعروضة على جدول أعمالها وهى اللجنة الأولى والتى تسمى اللجنة السياسية وهى تناقش الموضوعات السياسية والأمنية ومسائل نزع السلاح والأمن الدولي،

وافقت عليه الجمعية العامة بالإجماع فى الرابع والعشرين يناير 1946 بدون إجراء أى تعديل عليه، وأصبح القرار الأول للجمعية العامة[4]، ولم يرتفع صوت واحد فى أى بلد ضد اقتراح وجوب إزالة الأسلحة النووية من مخزونات الدول[5].

وقد تملك الخوف من مخترع القنبلة نفسه وهو أينشتاين فكتب فى 1946 يقول "لابد أن نفكر بطريقة جديدة إذا قدر للجنس البشرى أن يعيش وأن ينتقل إلى مستويات أعلى؛ فاليوم قد غيرت القنبلة الذرية طبيعة العالم تغييرًا عميقًا، ومن ثم يجد الجنس البشرى نفسه فى عالم جديد يجب أن يتلاءم معه فكره، إن الحروب الحديثة والقنبلة الذرية والاكتشافات الأخرى تواجهنا بظروف ثورية؛ فلم يحدث قط من قبل أن كان فى إمكان بلد أن يشن حربا على آخر بدون أن يرسل جيوشه عبر الحدود، أما الأن وفى حوزتنا الصواريخ والقنابل الذرية فلم تعد هناك منطقة آهلة بالسكان على ظهر الأرض فى مأمن من الدمار المفاجئ فى هجوم واحد لا غير، إن رصاص القنابل يقتل الرجال ولكن القنابل الذرية تقتل المدن، وإن الدبابة أداة دفاع ضد الرصاص ولكن العلم لم يعرف بعد وسيلة للدفاع ضد السلاح الذى يستطيع أن يدمر الحضارة، وإن دفاعنا ليس فى التسلح ولا فى العلم ولا فى الاحتماء بالمخابئ، إن دفاعنا فى القانون والنظام"[6].

ومنذ ذلك الحين راحت الدول الساعية إلى السلام تبذل جهودها داخل الأمم المتحدة وخارجها بغية التوصل إلى اتفاق يزيح عن العالم كابوس هذه الحرب النووية، وذلك بمحاولة منع انتشار الأسلحة النووية ووصولها إلى عدد أخر من الدول[7].

كان لمصر منذ البداية دور هام في مفاوضات عقد المعاهدة النووية لمنع الانتشار، وهو لم يكن بالأمر الهين مع وجود العملاقين الكبيرين وحلفائهما، وبالرجوع لأوراق ووثائق

واللجنة الثانية وهي تناقش الموضوعات الاقتصادية والمالية، والموضوعات الاجتماعية والإنسانية والثقافية تختص بها اللجنة الثالثة ، والموضوعات المتعلقة بشئون المستعمرات ونظام الوصاية في اللجنة الرابعة ، وموضوعات الميزانية والشئون الإدارية في اللجنة الخامسة، والموضوعات القانونية في اللجنة السادسة. حسن نافعة: **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور النظام الدولي منذ 1945**، (الكويت، عالم المعرفة، 1995)، ص 94،95.

(4) عبدالفتاح محمد إسماعيل: **جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح**، (القاهرة، مطبعة دار العالم العربى، 1972)، ص 88.

(5) جوزيف روتبلات، وأخرون: **عالم نظيف من السلاح النووى هل هو مرغوب؟ هل يمكن صنعه؟**، ترجمة: أدهم السمان، (دمشق، دار طلاس، 1994)، ص 21.

(6) سمير محمد فاضل: **المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم**، (القاهرة، عالم الكتب، 1976)، ص 5 ؛ لينوس باولنج: **الأسلحة النووية ومستقبل الإنسان**، ترجمة: محمد محجوب، (القاهرة، دار المعرفة، 1959)، ص 15، 16.

(7) صلاح منتصر: **السلام النووى**، (القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، 1995)، ص 17.

تلك المرحلة نجد أنها تعترف بدور مصر الإيجابي في مرحلة المفاوضات، وتشيد برؤية مصر التي أعلنتها في ذلك الوقت تجاه المعاهدة النووية من أنها تعتبرها وسيلة فعالة لإيقاف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية[8].

ففي السابع عشر من أكتوبر 1958 في الجلسة 953 للجنة الأولى بالأمم المتحدة قدم مندوب إيرلندا مشروع قرار يطالب فيه القوى النووية خلال فترة محددة بالامتناع عن توريد الأسلحة النووية إلى الدول التي لا تمتلكها في الوقت الحاضر، ودعوة جميع الدول التي لا تنتج الآن هذه الأسلحة إلى الامتناع عن القيام بتصنيعها أثناء تلك الفترة نفسها، وكان الهدف من مشروع القرار الايرلندي هو أن يكون خطوة نحو حظر دائم لنشر الأسلحة النووية، يتبعها في نهاية المطاف إلغائها[9]، وفى الحادي والثلاثين من أكتوبر 1958 تم التصويت على القرار بأغلبية سبعة وثلاثين صوتًا ضد لا شيء مع امتناع أربع وأربعين دولة عن التصويت، وكان من ضمن الدول المؤيدة الجمهورية العربية المتحدة[10]، مما يعنى تأييديها لخطوة عقد المعاهدة منذ اللحظة الأولى.

وفى الخامس عشر من يونيو 1959 طلبت إيرلندا إدراج البند المعنون (منع الانتشار الواسع للأسلحة النووية) في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة، وتم النظر في البند في جلسات اللجنة الأولى 1054 إلى 1056 في الفترة من الثالث عشر إلى السادس عشر من نوفمبر 1959، وتمت الموافقة على القرار في اللجنة الأولى بأغلبية ستة وستين صوتًا ضد لا شيء وامتنع ثلاثة عشر عضوًا عن التصويت، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أيضا من ضمن المؤيدين للقرار[11]، وبناء على موافقة اللجنة الأولى تم عرض الأمر على الجمعية العامة التي أصدرت في العشرين من نوفمبر 1959 القرار رقم 1380 والذى نص علي أن الجمعية العامة إذ تسلم بأن هناك خطرًا يتمثل احتمال حدوث زيادة في عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما سينتج عنه تفاقم للتوتر الدولي وصعوبة صون السلام العالمي، ومن ثم يجعل التوصل إلى اتفاق عام لنزع

---

(8) محمود كارم، "أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية"، **السياسة الدولية**، العدد 120، أبريل 1995، ص 77.

(9) **UN**: General Assembly, Thirteenth Session, First Committee**, 953rd meeting** , 17 October 1958,p. 51.

(10) **Ibid: 970th meeting**, 31 October 1958, p.141,142.

(11) **UN**: General Assembly, Fourteenth Session, Prevention Of The Wider Dissemination Of Nuclear Weapons, Report of the First Committee**, A/4286**, 18 November 1959, p.1,2.

السلاح أكثر صعوبة، واقتناعًا منها بأن النظر في هذا الخطر يمكن تناوله في إطار المداولات بشأن نزع السلاح، ورغبة منها في استرعاء انتباه لجنة نزع السلاح إلى اقتناعها بضرورة النظر في هذه المشكلة، تقترح أن تنظر لجنة نزع السلاح في سياق مداولاتها في الوسائل المناسبة التي يمكن بها تفادي هذا الخطر بما في ذلك إمكان التوصل إلى اتفاق دولي يتضمن عمليتي التفتيش والمراقبة، وتطالب الدول المنتجة للأسلحة النووية بالامتناع عن نقل هذه الأسلحة إلى أي دولة لا تمتلكها، وتطالب الدول التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة بالامتناع عن تصنيعها[12].

وفى عام 1960 اتخذت الجمعية العامة القرار 1576 بتاريخ العشرين من ديسمبر 1960 والذي نص علي:

1- تهيب بجميع الحكومات أن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق دائم بشأن منع الانتشار الواسع للأسلحة النووية.

2 - تهيب بالدول المنتجة لهذه الأسلحة كإجراء مؤقت وطوعي ريثما يتم التفاوض بشأن اتفاق دائم من هذا القبيل أن تمتنع عن نقل هذه الأسلحة لأية دولة لا تمتلكها، أو أن ترسل إليها المعلومات اللازمة لتصنيعها.

3 - يدعو الدول التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة على أساس مؤقت وطوعي مماثل إلى الامتناع عن تصنيع هذه الأسلحة، أو محاولة الحصول عليها بطريقة أخرى[13].

ثم أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 1665 في الرابع من ديسمبر 1961 والذى نص على:

1- تهيب بجميع الدول ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الحاضر أن تبذل قصارى جهدها لضمان إبرام اتفاق دولي يتضمن أحكامًا تتعهد الدول النووية بموجبه بالامتناع نقل الأسلحة النووية، أو نقل المعلومات اللازمة لتصنيعها إلى الدول التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة، وأن يتضمن الاتفاق الدولي كذلك الأحكام التي تتعهد

---

(12) **UN**: Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Fourteenth Session, 15 September - 13 December 1959, General Assembly Official Records, Fourteenth Session Supplement**, No. 16 (A/4354)**, New York, 1960, p.4.

(13) **UN**: Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Fifteenth Session, Vol, I, 20 September-20 December 1960, General Assembly Official Records, Fifteenth Session Supplement, **No. 16 (A/4684)** , New York, 1961, p.3,4.

بموجبها الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بعدم تصنيع تلك الأسلحة أو الحصول عليها بطريقة أخرى.

2- يحث جميع الدول على التعاون لتحقيق هذه الغايات[14].

وبعد ذلك فتر الاهتمام مؤقتًا بالمشكلة في المنظمة الدولية لانشغالها بالاتفاق على حظر التجارب النووية، لكن خلال عامي 1965و 1966 خرجت فكرة إبرام المعاهدة إلي حيز الوجود الفعلي مرة أخرى، وذلك بتقديم كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمشروعات مختلفة للمعاهدة، لكن الدولتين الكبيرتين تمكنتا من تسوية الخلافات بينهما وقدما مشروعين متطابقين وانحصرت المناقشات في اعتراضات الدول غير المالكة على أحكام المعاهدة، وكانت أهم مطالب الدول الغير نووية ألا تستخدم أية معاهدة لمنع الانتشار كوسيلة لدوام الاحتكار النووي الحالي، وأن تتضمن المعاهدة التزامات معينة للدول النووية لتخفيض إنتاجها الذرى تمهيدًا لإلغائه، وكذلك المطالبة بالضمانات الأمنية وضرورة أن تنص عليها المعاهدة[15].

وكان لمصر دور في المناقشات السابقة للاتفاق؛ فقد رأت مصر فى كلمتها أمام اللجنة الأولى في الثاني والعشرين من أكتوبر 1965 أنه من الضروري قبل البدء في صياغة النص أن يتم إجراء مزيد من المناقشة والاتفاق على المبادئ الأساسية المعنية، وينبغي تقرير ما إذا كانت هناك رغبة صادقة وجو سياسي صالح لإبرام معاهدة رسمية ملزمة لجميع الدول، وأن المطلوب هو اتفاق دولي يضمن هدف عدم الانتشار بشكل فعال وليس بشكل مصطنع، وينبغي للاتفاقية ألا تحتوي على ثغرات، وينبغي ألا يأخذ في الاعتبار مصالح الدول النووية فحسب، بل علاقتها والتزاماتها تجاه الدول غير النووية أيضا، ولأنه إذا مُنحت الدول النووية امتيازات على حساب الدول غير النووية؛ فسيكون الاتفاق منحازًا وستتردد حكومات كثيرة في الانضمام إليه، ويجب ألا تحتوي المعاهدة على أحكام غامضة أو مثيرة للجدل يمكن استخدامها من قبل الموقعين كذريعة للعمل الفردي أو الجماعي لتتنصل من التزاماتها، وذلك لأن المعاهدة إذا احتوت على بنود تسمح للدول

---

(14) **UN**: Resolutions aAdopted By The General Assembly During Its Sixteenth Session ,Vol. I , 19 September 1961 - 23 February 1962 , General Assembly Official Records, Sixteenth Session Supplement, **No. 17 (A/5100)**, New York, 1962, p 5,6.

(15) عبدالفتاح محمد إسماعيل: **مرجع سابق**، ص 306،305،303 ، 310،309.

بالتنصل من التزاماتها فهذا من شأنه أن يضعف أهميتها حتى قبل أن يتم التوقيع عليها، ومن ثم فالاتفاقية ستكون مجرد واجهة خداع لخداع الرأي العام العالمي، كما يجب صياغة الاتفاقية بحيث تسمح لجميع الدول بالانضمام إليها[16].

وكان لهذه الدعوة المصرية بضرورة تحديد المبادئ التي سيتم التفاوض حولها قبل أي شيء صداها؛ ففي الدورة نفسها أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 2028 في التاسع عشر من نوفمبر 1965، والذى جاء في ديباجته توجيه الأمم المتحدة الشكر لجهود البرازيل، وبورما، وإثيوبيا، والهند، والمكسيك، ونيجيريا، والسويد، والجمهورية العربية المتحدة للتوصل إلى حل لمشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضم خمسة مبادئ يتم على أساسها التفاوض لعقد المعاهدة وكانت هذه المبادئ الخمسة كالأتي :

1- ينبغي أن تكون المعاهدة خالية من أية ثغرات قد تسمح للدول النووية أو غير النووية بنشر الأسلحة النووية بشكل مباشر أو غير مباشر بأي شكل من الأشكال.
2- ينبغي أن تجسد المعاهدة توازنًا مقبولًا بين المسئوليات والالتزامات المتبادلة للدول النووية وغير النووية.
3- ينبغي أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي.
4- ينبغي أن تكون هناك أحكام مقبولة وقابلة للتطبيق لضمان فعالية المعاهدة .
5- يجب ألا تتضمن المعاهدة ما ينبغي أن يؤثر سلبا على حق أية مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية من أجل ضمان النزع التام للأسلحة النووية في أراضيها[17].

كما تقدمت مصر باقتراح من خطوات ثلاث للتغلب على الخلافات التي قامت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للاتفاق على مشروع معاهدة تمنع انتشار الأسلحة النووية وهى :

أولا : تشترك الدول النووية في مفاوضات الهدف منها إصدار إعلان بشأن منع انتشار الأسلحة الذرية يستمد روحه وأهدافه من المشروع الإيرلندي الذي صدر به قرار

---

[16] **UN**: General Assembly, Twentieth Session, First Committee**,** 1359th Meeting, **A/C.1/SR.1359**, 22 October 1965 ,p.34,35.

[17] **UN**: Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Twentieth Session 21 September - 22 December 1965, General Assembly Official Records, Twentieth session Supplement, **No. 14 (A/6014)**, new york 1966, p. 7,8.

الجمعية العامة رقم 1665 في دورته السادسة عشر، ويقوم على أساس عدم إعطاء أية فرصة لنشر هذه الأسلحة، وتتعهد الدول النووية فيه بعدم إعطاء المعلومات التي تؤدي إلى صناعة هذه الأسلحة إلى دول لا تملكها، وتتعهد بعدم نقل الأسلحة نفسها إلى أي من هذه الدول.

ثانيا : يمتنع الطرفان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) عن اتخاذ أي إجراء يهدد نجاح الاتفاق على منع نشر الأسلحة النووية، وعلى أن تكون المباحثات الفنية محددة الوقت أو محددة التاريخ.

ثالثا: تحويل الإعلان الصادر من الدول النووية في الوقت المناسب إلى معاهدة دولية تكون مفتوحة لجميع الدول وتعقد في نطاق الأمم المتحدة، وبهذا يقفل الباب نهائيا أمام حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقد قدمت مصر اقتراحها هذا إلى لجنة الثماني عشرة بجنيف، وكان لهذا الاقتراح الذي قدمته مصر أثاره الواسعة والعميقة؛ فقد حرك الجمود الذي كان يهدد بفشل واشنطن وموسكو في الاتفاق عليه بعد أن اعتبرا اقتراح مصر الأساس الأول لاتصالاتهما من أجل التوصل إلى معاهدة دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية تكون مقبولة أولا من الطرفين، ثم تفتح بعد ذلك لانضمام جميع الدول، وبالفعل فإنه ما أن استأنفت لجنة الثماني عشرة اجتماعاتها بجنيف في أوائل عام 1967 إلا وكان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد توصلا بالفعل إلى الخطوط العريضة لمشروع المعاهدة المطلوبة[18].

وكان لمصر أيضا دور في إدخال وطلب إدخال تعديلات على المشروعات المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ فقد تقدمت الدولتان بمشروعين متطابقين لأول مرة في الرابع والعشرين من أغسطس 1967 إلى لجنة الثماني عشرة، ولما اعترضت الدول غير المنحازة على بعض أحكامها أجرت الدولتان تعديلات لتغطية هذه الاعتراضات، وقدمتا مشروعين أخرين متطابقين فى الثامن عشر من يناير 1968 وطالبت الدول غير المنحازة بإدخال تعديلات، وأخذت الدولتان ببعض التعديلات المطلوبة وقدمتا مشروعًا أخر في الحادى عشر من مارس 1968 أقرته الجمعية العامة فى الثانى عشر من يونيو 1968 [19].

---

[18] صلاح منتصر: **مرجع سابق**، ص 20،21.

[19] عبدالفتاح محمد إسماعيل: **مرجع سابق**، ص 316 ؛ أحمد عثمان، "جهود الأمم المتحدة نحو عقد معاهدة لتحريم نشر الأسلحة الذرية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مجلد 24، 1968، ص 27،28.

ففي مشروعات الرابع والعشرين من أغسطس 1967 نصت المادة الأولى على حظر نقل الأسلحة النووية من دولة لدولة أخرى، ولكن الجمهورية العربية المتحدة طالبت أن يمتد هذا الحظر ليسري صراحة على الشركات والمشروعات أو الأجهزة الخاصة والعامة أو شبه العامة، وأن يضاف نص تتعهد بموجبه أية دولة حائزة للأسلحة النووية طرف فى المعاهدة بألا تساعد أو تشجع بأي شكل أية دولة أخري غير حائزة للأسلحة النووية على صناعة أو اقتناء الأسلحة النووية[20]، كما طالبت بإضافة مادة تتضمن التزامًا يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وكانت وجهة النظر المصرية أن هذا النص سيجعل الدول غير النووية أكثر احترامًا وحفاظًا على المعاهدة؛ فليس من المعقول أن تتفق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تتخلي بموجب المعاهدة عن الأسلحة النووية وبموجب نفس المعاهدة تحتفظ القوى النووية بامتياز تهديدها أو مهاجماتها بنفس الأسلحة[21]، كما طالبت مصر بأنه يجب ألا تكرس المعاهدة احتكار تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية الخالصة في أيدى الدول النووية، وألا تشكل المعاهدة عقبة أمام تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية الخالصة، بل يجب على المعاهدة تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من معالجة هذه المسألة لكفالة استخدام المواد النووية الخاضعة لسيطرتها على أساس غير تميزي وموضوعي لتطوير الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل يجب أن تتضمن المعاهدة التزامات للدول النووية بتزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون شروط سياسية[22].

وفى مشروع الثامن عشر من يناير 1968 طالبت الجمهورية العربية المتحدة ودول عدم الانحياز فى لجنة الثماني عشرة بإدخال تعديلات منها: إضافة حظر نشر الأسلحة النووية في أراضي الدول الأطراف غير المالكة للأسلحة النووية، والنص على تعهد الدول المالكة للأسلحة النووية بعدم استعمالها ضد أي طرف لا يملكها، وأن يمتد الحظر ليسري علي الأشخاص والمشروعات والأجهزة الخاصة والعامة وشبه العامة، والنص على إعادة

---

[20] عبدالفتاح محمد إسماعيل: **مرجع سابق**، ص 306،319.

[21] **UN**: General Assembly, Preparatory Committee For Conference Of Non-Nuclear Weapon States, Security Guarantees In The Context Of Measures To Prevent The Spread Of Nuclear Weapons**, A/CONF.35/PC/L**.14, 12 September 1967, p.4.

[22] **Ibid: A/CONF.35/PC/L.15**, 12 September 1967,p. 17,30.

النظر تلقائيا في سير المعاهدة كل خمس سنوات[23]، وتمكنت مصر ودول عدم الانحياز فى اللجنة من إدخال نصين غاية في الأهمية إلى بنيان المعاهدة وهما عقد مؤتمر للمراجعة لاستعراض سيرها وتحقيقها لأهدافها كل خمس سنوات، وعقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة يعقد بعد مرور خمسة وعشرين عامًا من دخولها حيز النفاذ[24].

كما أن مصر قد طالبت خلال المفاوضات بأن يولى مزيد من الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووي، وذلك لأن الضمانات المقترحة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا في ذلك الوقت لم تكن كافية، ورأت بأنه يجب أن تصاغ تلك الضمانات في صورة تعهد ملزم من القوى النووية ينص على أن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الغير نووية الأعضاء في المعاهدة يعتبر سببًا كافيًا لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووي كإجراء من إجراءات الأمن الجماعي، وطالبت مصر الدول النووية الثلاث (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا) بأن تتكاتف لمنع العدوان النووي، وأنه من الأهمية القصوى أن تتضمن المعاهدة الدول النووية المحتملة حتى تصبح تلك المعاهدة ذات معنى [25].

وتعود أهمية قضية الضمانات بالنسبة لمصر بصفة خاصة نظرًا لأن مصر خلال الستينيات لم تنجح في أن تحصل على مثل تلك الضمانات من الاتحاد السوفيتي الذي رفض إمداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام إسرائيل للأسلحة النووية[*]، ومن ثم فقد كانت مصر بحاجة قوية إلى تأكيد هذه الضمانات من جانب الدول النووية مجتمعة[26]؛ فقد رأت مصر ودول عدم الانحياز أنها بتوقيعها على معاهدة منع نشر الاسلحة الذرية تتنازل عن حق لها، وهو الحق في الحصول لنفسها على تلك الأسلحة، وأنه لابد لها من

---

[23] عبدالفتاح محمد إسماعيل: **مرجع سابق**، ص 332،333.

[24] محمود كارم: **مرجع سابق**, ص 77.

[25] **المرجع** السابق**:** ص 77.

[*] كانت مصر منذ منتصف الستينات قد بحثت عن ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام إسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاتحاد السوفيتي رفض تقديم أسلحة ذرية لمصر سواء قبل أو بعد حرب 1967, وأوردت دراسة أخري تصريحات لإسماعيل فهمى وزير الخارجية المصري الأسبق تشير إلى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض إمداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام إسرائيل الأسلحة النووية، وقال هيكل في عام 1976 أن الاتحاد السوفيتي ما كان يعرض موسكو للخطر من أجل القاهرة, وأشار إبراهيم نافع عام 1981 إلى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض دائما تقديم سلاح نووي أو ضمانات نووية ضد إسرائيل. نادية محمود مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي (دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات)"، **السياسة الدولية**، العدد 97، يوليو 1989، ص 38،39.

[26] زينب عبدالعظيم محمد: **الموقف النووى في الشرق الأوسط أوائل القرن الحادى والعشرين**، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 187.

مقابل للتنازل عن هذا الحق، كما أنه يرجع حتما إلى تخوفها من عدم توافر هذا السلاح لديها ووجوده عند أعدائها، ولكن اختلفت درجة إصرار كل منها عليه، ومبلغ توضيحها لفهمها له ونوعه هل ضمان سلبى أم إيجابي (**)، ومن هذه الدول الجمهورية العربية المتحدة التي طالبت بالضمان السلبي وليس الإيجابي[27].

ولقد اهتمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وجميعها دول ذرية منذ المراحل الأولى لمشروع عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية بإظهار استعدادها لتقديم بعض الحماية في هذا الشأن للدول غير الذرية التي تقبل الانضمام إلى هذه المعاهدة ضد ما قد يقع عليها من اعتداء أو تهديد بالاعتداء بالأسلحة النووية، وانتهى الأمر بتلك الدول الثلاث إلى تبني مشروع قرار في هذا الخصوص قدمته إلى مجلس الأمن، ووافق عليه المجلس المذكور بتاريخ التاسع عشر من يونيه ١٩٦٨ (***)، وكان ظاهرًا أن هذه الدول الذرية هدفت من ذلك على الأقل بصفة مباشرة إلى طمأنة الدول غير الذرية عمومًا، وغير المنحازة منها خصوصًا؛ بحيث تعرف هذه أن التزامها المتولد عن المعاهدة بعدم الحصول بطريقة ما على السلاح النووي لن يكون معناه تعريضها للخطر سواء من قبل بعض الدول الذرية حاليا، أو تلك التي قد تصبح كذلك في المستقبل؛ إذ أنها ستجد في الحماية التي تقدمها إليها الدول الذرية على هذا النحو ما يؤمنها ضد ذلك الخطر المحتمل، ويشجعها من ثم على الانضمام دون تردد إلى المعاهدة المذكورة، بل إنه قد يحمل بعض الدول القريبة من التسلح ذريًا على العدول عن ذلك اكتفاء منها بالحماية

(**) **الضمان السلبى**: هو أن تلتزم الدول الحائزة بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها بدلا من تقديم العون إلى الضحية في حالة وقوع عدوان بالسلاح النووي، أما **الضمان الإيجابي** فلا يتضمن أي التزام بالامتناع عن استخدام السلاح النووى بل يقوم على فكرة التضامن مع الدول غير الحائزة متى وقعت ضحية عدوان نووي. خليل إسماعيل الحديثي، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضى الرابع)"، **المستقبل العربي**، العدد 175، مجلد 16، 1993، ص 45.

(27) حسين خلاف، "ضمانة الدول الذرية للدول غير المسلحة ذريا ضد الاعتداء الذرى"، **المجلة المصرية للقانون الدولى**، مجلد30، 1974، ص 35،36.

(***) **قرار مجلس الأمن رقم 255 لسنة 1968**: في التاسع عشر من يونيو 1968 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 255 والذى نص على أن العدوان بالأسلحة النووية أو التهديد بهذا العدوان ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يخلق وضعا يتعين على مجلس الأمن وقبل كل شيء الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية أن يتصرفوا على الفور وفقا له ووفق التزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة . **UN**: Resolutions And Decisions Of The Security Council 1968, Security Council, Official Records, Twenty-Third Year, New York, 1970, p.13.

المذكورة، أو لأنها قد تجد في تلك الحماية بالعكس ما يردعها عن المضي قدمًا في تسليح نفسها ذريًا[28].

وإجمالًا فقد أصبح موضوع الحماية خارج الموضوعات التي تتناولها المعاهدة، وذلك على خلاف ما كانت قد طالبت به دول كثيرة ولم يوضح مندوبو الدول الثلاث سببًا لذلك، بل اكتفوا بقولهم إن هذا الموضوع هو مما تختلف فيه مصالح الدول سواء داخل المؤتمر أو خارجه، لذلك فان أية محاولة لصياغة حل له في صلب المعاهدة سيكون مصيرها الفشل؛إذ من المتعذر التوصل إلى صياغة في المعاهدة بهذا الخصوص ترضي الجميع، وأضافوا أنه من الطبيعي أن تجعل مسألة الحماية هذه في نطاق الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة؛ حيث تقع على المجلس المذكور المسئولية الأولى في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، ويبدو أن الدول الذرية هدفت من وراء استبعاد الضمان من المعاهدة أن تستقل هي بتحديد مضمونه وشروطه وأحوال انطباقه وكيفية ذلك؛ فلا تتقيد في هذا الموضوع الهام والشائك بأية قيود إلا تلك التي تضعها هي على نفسها وتفسرها على نحو ما تهوي وتريد، وبذلك لا يكون في استطاعة الدول غير الذرية نظريًا على الأقل أن تتنصل من التزاماتها الناتجة عن المعاهدة بدعوى عدم تنفيذ الدول الذرية التزامها بالضمان مادام أن هذه الدول الأخيرة لم تلتزم في المعاهدة بشيء من هذا القبيل[29]؛ فكان قرار مجلس الأمن هذا كان ينقصه عناصر أساسية وهى الردع والحماية والفاعلية؛ فعنصر الردع يرتكز على قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير الفورية اللازمة لمواجهة أي تهديد نووي، بينما يؤكد عنصر الحماية مسئولية المجلس الجماعية باتخاذ تدابير مشتركة لقمع العدوان، وأخيرًا يقضى عنصر الفاعلية بعدم استخدام حق النقض وذلك للحيلولة دون عرقلة اضطلاع مجلس الأمن بمسئولياته[30].

وأقرت الجمعية العامة مشروع المعاهدة في الثانى عشر من يوليو 1968 وعرضتها للتوقيع في الشهر نفسه ووقعت عليها أكثر من ثمانين دولة، ودخلت حيز التنفيذ فى الخامس من مارس 1970[31]، ومن أهم ما جاء فيها من مواد البند الثالث من المادة الثامنة بعقد مؤتمر مراجعة للمعاهدة كل خمس سنوات، والبند الثاني من المادة التاسعة

---

[28] حسين خلاف : **مرجع سابق**، ص 11،12.

[29] **المرجع السابق:** ص 15،16.

[30] زكريا أحمد حسين : **الخيار النووى والخيارات العسكرية البديل"**، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد24، عدد271، سبتمبر2000، ص 84،85.

[31] عبدالفتاح محمد إسماعيل: **مرجع سابق**، ص 335.

والتي عرفت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها كل دولة صنعت أو فجرت أي سلاح نووي قبل الأول من يناير 1967 ، والمادة العاشرة والتى نصت على حق الدول الانسحاب من المعاهدة إذا قررت أن ثمة أحداثًا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها الوطنية، وفى المادة نفسها نصت أنه بعد خمسة وعشرين عامًا من نفاذ المعاهدة يعقد مؤتمر للبت فى استمرار نفادها[32].

وكان طبيعيا أن تكون مصر من أولي الدول التي توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية؛ فقد كانت سياستها تسعى دائما إلى التوصل إلى إصدار هذه الاتفاقية، وقد شاركت بدور إيجابي في الإعداد لها، بل لقد كان لها صوت مسموع وقامت بخطوة هامة عندما نجحت في إزالة العقبات التي كانت تسد الطريق على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتمنعهما من مناقشة بنود الاتفاقية، وقد قدمت إليهما اقتراحا من ثلاث خطوات كان له الدور الأكبر فى تخطى العقبات والوصول إلى الاتفاقية، وقد اكتفت مصر بالتوقيع على المعاهدة في الأول من يوليو 1968 إلا أنها لم تعرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها إلا في فبراير 1981 ، وقد كان توقيع مصر دون تصديقها غير ملزم لها بتنفيذ الاتفاقية؛ فالدول لا تلتزم ببنود الاتفاقيات إلا بعد التصديق عليها[33].

ويرجع سبب عدم تصديق مصر على المعاهدة إلي الرفض الإسرائيلي الانضمام للمعاهدة، ورفض أي شكل من أشكال الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو الرفض الذى لا زال مستمرًا حتى يومنا هذا[34]، وتبرره إسرائيل بأنها دولة توجد في منطقة غير مستقرة وأن هناك أعداء متعددين ومستترين لإسرائيل، ومن ثم فإن توقيع المعاهدة سيؤدي إلى التقليل من مصداقية الرادع الإسرائيلي مما يضخم التهديد الموجه لإسرائيل، وأن إجراءات التفتيش التي تتبعها الاتفاقية لا تمنع الدول من الانتقال من المجال السلمي إلى المجال العسكري في استغلال النشاط النووي، ولا تستطيع إسرائيل رهن أمنها القومي على الضمانات الضعيفة التي وردت بالمعاهدة[35].

---

(32) نص معاهدة منع الانتشار النووى، السياسة **الدولية**، العدد 120، أبريل 1995، ص 95.

(33) صلاح منتصر: **مرجع سابق**، ص 32،33.

(34) يورام نمرود، **"يجب أن نثق بالمعاهدة"** ، فى كتاب: السلاح النووى في الاستراتيجية الإسرائيلية، (قبرص، وكالة المنارة للصحافة والنشر المحدودة ، 1987)، ص 107.

(35) رياض الراوى: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2008)، ص 90.

ويرى البعض أن أسباب توقيع مصر عام 1968 على الرغم من عدم التوقيع الإسرائيلي على المعاهدة يمكن إجماله فيما يلي :

أنه بحلول عام 1967 كانت القيادة المصرية قد تعرضت لقاعدة منع الانتشار النووي من خلال العديد من السبل منها مفاوضات الأمم المتحدة، والاتصالات الشخصية بين عبدالناصر وكيندي، والاتصال مع حلفائها السوفيت؛ فقد بدأت مصر في استخدام الأمم المتحدة لتسليط الضوء علي المجمع النووي الإسرائيلي غير الخاضع للضمانات، وبحلول 1968 كان ناصر على استعداد للتوقيع على المعاهدة حتى يتمكن من اكتساب المصداقية الدولية فى تسليط الضوء على رفض إسرائيل الانضمام إلى النظام الذرى الدولي، بعبارة أخرى رأى أن هناك فائدة من نظام منع الانتشار النووي فى إحراج عدوه، وتعزيز مصداقية أمته، وأن تكاليف هذه الفوائد أقل من تكاليف صناعة الأسلحة الذرية[36].

ولقد رأى البعض أن الذي شجع مصر وغيرها من الدول العربية التي وقعت المعاهدة أن تنتهج هذا السبيل هو التصريح الثلاثي الصادر عن مجلس الأمن[*] ، فقد كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة إزاء الوضع الذى سينجم عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية واستعمالها لها كأداة للعدوان[37]، ولقد كان عبدالناصر يولى أهمية كبيرة لمسألة الضمانات والإعلان الثلاثي الصادر من مجلس الأمن، ويعلق عليه أمالًا كبيرة لدرء الخطر النووي الإسرائيلي، وهو ما يتضح من تصريحاته بعد التوقيع على المعاهدة؛ ففي حديث له مع مجلة نيوزويك الأمريكية وردًا على سؤال ماذا لو أصبحت لإسرائيل قوة نووية ؟ فكان رده "لقد وقعنا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أما إسرائيل فقد رفضت توقيعها، والدول النووية ملزمة طبقا للمعاهدة بأن تضمن عدم تعرضنا للتهديد النووي"[38]، وفى حوار أخرى مع مجلة نيويورك تايمز فى الثانى والعشرين من أبريل 1969 وردا على سؤال: هل تعتقد سيادتكم إمكان قيام اسرائيل بصنع قنبلة ذرية مما قد يغير ميزان القوي فى المنطقة تغيرًا هامًا ؟ فكان مما جاء فى رده " لقد وقعنا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بينما رفضوا هم توقيعها، وطبيعي فإن بالمعاهدة ضمانات من الولايات المتحدة

---

(36) Maria Rost Rublee: **Egypt's Nuclear Weapons Program,** The Nonproliferation Review, November 2006, p.563.

(*) يعنى التصريح الثلاثى ، قرار مجلس الأمن رقم 255 لسنة 1968 والصادر في 19 يونيو 1968 والذى سبق الاشارة إليه ص200.

(37) نادية محمود مصطفي: **مرجع سابق**، ص 38.

(38) حديث صحفي للرئيس جمال عبد الناصر مع مجلة "نيوزويك" الأمريكية، 3 فبراير 1969: **موقع الرئيس جمال عبدالناصر nasser.bibalex.org .**

الأمريكية والاتحاد السوفيتي بأن جميع الدول التى توقع على هذه المعاهدة لا بد أن تكون فى أمان من أي تهديد نووي"[39]، وفى جلسة الاتحاد الاشتراكي الرابعة والعشرين فى الثانى من يوليو 1970 قال عبد الناصر " احنا موقعين اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وهذه الاتفاقية منها نص يتعهد به الاتحاد السوفيتي وأمريكا على حماية كل الدول الموقعة على الاتفاقية من أي تهديد نووي"[40].

وتجدر الإشارة أن مصر ما كانت لتتمتع بهذا الضمان قبل الانضمام إلى المعاهدة وذلك بالتصديق عليها وليس مجرد التوقيع عليها، كما أن قرار مجلس الأمن لم يكن ليحمى الدول الغير نووية من العدوان عليها بالسلاح النووي لأن تنفيذ هذا القرار يتطلب توافر الإجماع فى مجلس الأمن وهو أمر غير مضمون[41].

ثانيا: مصر والتصديق على معاهدة منع الانتشار النووي عام 1981

إن مصر وبعد اثنى عشر عامًا من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968، قامت عام 1981 بالتصديق عليها مما فجر نقاشًا هامًا حول مغزى هذا التصديق بالنسبة لمستقبل مصر النووى عسكريًا وسلميًا فى مواجهة الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة[42]، ففى الرابع عشر من ديسمبر 1980 وجه الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء يرجو فيها الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وجاء فى المذكرة أن مصر قد وقعت على المعاهدة ولم تصدق عليها منذ عام 1968، ولكن الظروف الدولية قد تغيرت منذ ذلك الحين؛ فانضمت كثير من الدول إلى هذه المعاهدة ، وأضافت المذكرة أن بعض الدول التى فاتحتها مصر في شأن مدها بالتكنولوجيا النووية قد امتنعت عن الدخول فى مفاوضات مع مصر بسبب عدم انضمامها لهذه المعاهدة الأمر الذى يتعين معه اتخاذ الإجراءات الدستورية للتصديق على المعاهدة[43]، وكانت هذه المذكرة إيذانًا ببدء إجراءات

---

(39) حديث صحفي للرئيس جمال عبد الناصر مع مجلة نيويورك تايمز الأمريكية ، 22 أبريل 1969: **نفس الموقع السابق**.

(40) جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي : الجلسة الرابعة والعشرون ، 2 يوليو **1970: نفس الموقع السابق**.

(41) نادية محمود مصطفي: **مرجع سابق**، ص 38، 40.

(42) المرجع السابق: ص 25.

(43) وزارة الخارجية: **مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1981)، ص 51،53.

دستورية انتهت بإصدار الرئيس السادات قرارًا جمهوريًا بالتصديق على المعاهدة، وتم التصديق عليها فى السادس والعشرين من فبراير 1981[44].

ففى العاشر من يناير 1981 صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 32 لسنة 1981 والذى نص على الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[45]، وتم إرسال القرار لمجلس الشعب للموافقة عليه في الخامس عشر من يناير 1981 وأحاله المجلس بجلسته المنعقدة في التاسع عشر من يناير 1981 إلى لجنة مشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية ومكتب لجنة العلاقات الخارجية لبحثه وإعداد تقرير عنه، وفى الرابع عشر من فبراير 1981 رفعت اللجنة إلى رئيس مجلس الشعب تقريرها والذى جاء فيه أن مصر من أوائل الدول التي تؤمن بأن انتشار الأسلحة النووية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يؤدى إلي قيام حرب نووية فى المنطقة، وأن مصر شاركت بدور كبير فى لجنة نزع السلاح فى جنيف، وكانت من بين الدول التى وضعت أسس معاهدة منع الانتشار النووي، وأن الموافقة على هذه المعاهدة تتفق مع خط مصر الأساسى والمبدئي في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية القائمة على أساس المشاركة فى العمل من أجل تجنيب العالم ويلات الحرب، وأن مصر فى صالحها التصديق علي هذه المعاهدة استمرارًا لروح السلام وإظهارًا لحسن النوايا من جانبها، وذلك حتى يمكن أن تطلب من الدول ذات الخبرة فى المجال النووي التعاون معها فى إنشاء محطات نووية، وأن هذه المحطات أصبحت ضرورة ملحة لزيادة الطاقة في مصر، وبغير هذا التصديق سوف يكون صعبا الحصول على الطاقة الذرية، وطالبت اللجنة المجلس بالموافقة على تصديق مصر على المعاهدة[46].

وعرض قرار اللجنة على أعضاء المجلس لمناقشته وذلك بجلسة المجلس المنعقدة فى السادس عشر من فبراير 1981، وبدأت المناقشة ببيان ألقاه وزير الخارجية كمال حسن على جاء فيه الأسباب والدوافع التى تدعو مصر للتصديق على المعاهدة كما يلى:

- إن مصر قد امتنعت عن التصديق علي معاهدة عدم الانتشار طوال الفترة الماضية، وذلك لحين انضمام إسرائيل إليها وقبولها التفتيش الدولي على جميع أنشطتها النووية، وأنه منذ بداية الستينات فإن لدى إسرائيل الإمكانات اللازمة لصنع السلاح النووي، وإن

---

[44] محمود كارم: **مرجع سابق**، ص 78.

[45] **الجريدة الرسمية**: العدد 24، 1981/6/11، ص 1685.

[46] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، 2/16 /1981، ص 2755.

كان ليس هناك ما يثبت بشكل قاطع أنها قد صنعت بالفعل هذا السلاح أو أنها أجرت تجربة نووية لاختباره أو استخدمته فى حروبها، وأنه على الرغم من تأييد إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار وتصويتها في صالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثانى عشر من يونيو 1968 بالموافقة، لكن إسرائيل رفضت الانضمام للمعاهدة حتي لا يخضع نشاطها النووي لأي تفتيش دولي، وأن مصر لم تسكت علي موقف إسرائيل هذا ولم يفوتها أن تنبه إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار وقبولها الالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت مصر خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1980 بإقناع إسرائيل بالموافقة على مشروع القرار الذي تقدمت به مصر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكان مما قاله "فى تقديرنا فقد بدأت إسرائيل تتنبه إلى الخطر الذى سيحيق بها وبالمنطقة إذا ما بدأ سباق التسلح النووي بين دولها، ولا شك أنها وضعت في الاعتبار التقدم الذي تنشده بعض دول المنطقة في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".

•نتيجة لتزايد احتمالات خطر انتشار الأسلحة النووية بسبب انتفاء رقابة دولية فعالة علي النشاط النووي في عدد من الدول كإسرائيل وبعض الدول التى لم تنضم للمعاهدة، فقد بدأ في بداية السبعينات اتجاه عام متشدد ساد أوساط الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للمواد والمعدات النووية والذي شكل أغلبها ما يعرف باسم (نادى لندن للدول المصدرة)، وهو ينادي بفرض شروط ومعايير دقيقة لتصديرالمواد والمعدات النووية، ومن بين هذه الشروط والمعايير ضرورة انضمام الدول المستوردة لهذه المواد والمعدات لمعاهدة عدم الانتشار أو قبول فرض الرقابة الدولية الشاملة علي جميع أوجه نشاط مفاعلاتها، وهذا التشدد فى عدم تصدير المواد والمعدات النووية للدول غير الأطراف بالمعاهدة قد جاء أيضا من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف بالمعاهدة والمستوردة لهذه المواد والمعدات؛ فهذه الدول تضغط علي الدول المصدرة لمنحها الأولوية في الحصول علي هذه المواد والمعدات وعدم تصديرها لغير الأطراف بالمعاهدة إلا إذا أخضعوا أنشطتهم النووية للرقابة الدولية، وفي ظل هذا المناخ الملبد بالقيود والعوائق وجدت مصر نفسها عاجزة عن الاستمرار في السير في تنمية طاقاتها الكهربائية عن طريق الاستثمار في الطاقة النووية مالم تصدق علي معاهدة عدم الانتشار، وتقبل إخضاع نشاطها النووي السلمي لنظام الضمانات الشامل للوكالة

الدولية للطاقة الذرية؛ فقال "لقد لمست مصر هذه المشكلة في الاتصالات التي أجرتها مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية كالولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا؛ فقد امتنعت بعض الدول كألمانيا وكندا عن الدخول في أية مفاوضات جدية في ظل عدم انضمامنا لمعاهدة عدم الانتشار".

- إنه قد تم التوصل بين مصر والولايات المتحدة فى منتصف ديسمبر 1979 إلي مشروع اتفاق للتعاون النووى لم يتم إنهائه بعد التحفظات التى أبداها الوفد المصري بالنسبة لما تتطلبه الولايات المتحدة من ضرورة فرض التفتيش الشامل على كافة أوجه النشاط النووي المصري الحالي، بل وقيام الولايات المتحدة بالتفتيش بدلًا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حالة تعذر الأخيرة القيام بهذا الدور؛ فقال "فى ظل هذا المناخ لا يمكن لمصر أن تستمر على سياستها السابقة في عدم التصديق لحين انضمام إسرائيل إليها، وإلا أعطينا لغيرنا حق الفيتو في إنماء وتطوير برامجنا السلمية اللازمة من أجل رخاء ورفاهية شعبنا".
- حاجة مصر لتنمية طاقاتها الكهربائية حتى نهاية هذا القرن أمر لا جدال فيه، كما أن الالتجاء في هذا الشأن إلي الطاقة النووية هو أمر حتمي؛ فقد بينت الدراسات أن الطاقة النووية يجب أن تساهم بحوالي ثمانية آلاف ميجاواط كهربائي، وهو ما يحققه إقامة ثمانى محطات نووية أو أكثر.
- التصديق على معاهدة منع الانتشار يتمشى مع نص وروح التوصيات التي صدرت من جانب الهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية في مصر، والتى نادت بحتمية الإسراع فى إنشاء المحطات النووية؛ فقد خلص المجلس الأعلى للطاقة بعد دراسة مستفيضة إلى توصية تؤكد فى الحادى والعشرين من يوليو 1980 على حتمية البرنامج النووي وحيويته ووجوب البدء فورًا في تنفيذه، وضرورة اتخاذ الإجراءات والقرارات السياسية والمالية والدولية لتنفيذ البرنامج بما في ذلك توفير الوقود النووي وما يقتضيه ذلك من اتفاقيات مع الدول المختلفة.
- التصديق علي المعاهدة سيفتح الباب لمصر لإجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية بهدف التوصل إلي أفضل الشروط خاصة في ظل إتمام التصديق علي المعاهدة.
- تصديق مصر على معاهدة منع الانتشار يعد من الناحية السياسية حدثًا مهمًا علي الصعيد الدولي، ويدعم مكانتها دوليًا كدولة محبة للسلام لا تبغي من وراء تنمية

طاقاتها النووية السلمية إلا مواجهة متطلبات المستقبل الملحة لتحقيق احتياجاتها الكهربائية من أجل رخاء ورفاهية شعبها.

- التصديق على المعاهدة من جانب مصر ستكون خطوة تدفع إسرائيل إلى مزيد من التروي والتفكير فى الانضمام مستقبلًا للمعاهدة، ونبذ تصنيع السلاح النووي خاصة فى ظل مناخ السلام السائد بعد عقد معاهدة السلام 1979.
- تصديق مصر على المعاهدة ينبع من إيمانها بأن هذه الخطوة تتفق ومصالحها القومية العليا، طالما نجحت المعاهدة في درء انتشار الأسلحة النووية إلى بقاع العالم المختلفة، وخاصة إلى منطقة الشرق الأوسط التي يجب أن تظل خالية تمامًا من هذه الأسلحة إذا ما أريد لها أن تلعب دورها البناء في تشييد السلم والأمن والرخاء لشعوبها بل وللعالم بأسره [47].

كانت هذه هى المبررات الرسمية من قبل الحكومة المصرية للتصديق على المعاهدة، ومن الممكن أن تضاف إلى هذه المبررات ما جاء على لسان وزير الكهرباء المصري في ذلك الوقت ماهر أباظة[*] من أن معاهدة السلام مع إسرائيل قد سهلت تصديق مصر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأزالت مخاوف مصر وقضت عليها[48]، أي إن مصر قدرت أنها بتوقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 فإن التهديد النووي من جانب إسرائيل قد تضاءل كثيرًا أو إنه انتهي[49]، ويرى البعض أن مصر قد غيرت سياستها النووية بعد التوقيع على اتفاقية كامبد ديفيد 1977 ومعاهدة السلام 1979مع إسرائيل، وهى المعاهدة التي تضمنت انسحاب

---

[47] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، **مصدر سابق**، ص 2727-2730.

[*] **محمد ماهر عثمان أباظة وشهرته ماهر أباظة**: من مواليد محافظة الشرقية 1920 تخرج من كلية الهندسة عام 1951 وعمل بوزارة الأشغال من عام 1951 حتى 1961، ثم عمل في هيئة كهرباء مصر من عام 1964، وشغل منصب وكيل أول وزارة الكهرباء من عام 1975 حتى 1980، ثم شغل منصب وزير الكهرباء من عام 1980 حتى 1996. على محمد سلام: **موسوعة الأعلام المصرية خلال العصر الحديث والمعاصر** ، الجزء الأول ، مشاهير السياسة " زعماء –ملوك – رؤساء – قادة – برلمانيون – سفراء"، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ،2006)، ص 305.

[48] محمد الشماع، "ماذا تعني اتفاقية التعاون النووى بين مصر وفرنسا (معاهدة السلام أزالت المخاوف وقضت عليها)"، **الأخبار، أرشيف الصحافة المصرية بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1981/4/7.

[49] فرانك بارنى: **القنبلة الخفية سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ترجمة: هشام عبدالله، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 135.

إسرائيل من الأراضى المصرية وإعادة سيناء مرة أخري لمصر، ومن ثم فقد انتهت احتمالات نشوب حرب مباشرة، وكذلك فإن التهديد النووى من جانب إسرائيل قد تضاءل كثيرًا أو يمكن القول إنه انتهى، ومن ثم لم تكن هناك حاجة كبيرة أن تشرع مصر في خيار الأسلحة النووية، وأن تخلق مشكلة إضافية فى منطقة الشرق الأوسط المعرضة للأزمات، ويعقب على ذلك مراد غالب وزير خارجية مصر السابق أثناء فترة الرئيس السادات بقوله "كان من الأسهل على مصر أن توافق على معاهدة منع الانتشار لأنها نجحت فى حل مشاكلها مع إسرائيل فى عام 1979 من خلال اتفاقية كامب ديفيد، وقد أصبحت الحرب أقل احتمالًا وأصبح البحث عن قدرة رادعة أقل أهمية؛ لذا فإن التخلي عن الخيار النووي كان سهلًا"، ولما كانت مصر فى ذلك الوقت قد اعتقدت أن التهديد النووى الإسرائيلي قد تم الحد منه إلى حد كبير أو حتى إزالته؛ فاعتقدت أيضا أنها ليست بحاجة إلى ضمانات الأمن النووي لذلك يمكن القول أنه كان لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد أثرًا كبيرًا علي السياسة النووية لمصر[50].

ويرى البعض أن قرار التصديق علي المعاهدة جاء فى وقت وصلت فيه المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلي مصر لأن تصبح لها أهمية حيوية لمصر خاصة بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل، وأن مثل هذه المساعدات قد ساهمت بقدر مهم في موافقة مصر على التصديق على المعاهدة[51].

وفى مناقشة السادة النواب على بيان وزير الخارجية وتقرير اللجنة انقسمت الآراء إلى أغلبية مؤيدة وأقلية معارضة، وتستعرض هذه الدراسة بشيء من التفصيل أراء المعارضين لإيضاح أسباب معارضتهم، وكان أول المعارضين النائب إبراهيم شكري[*]، والذي قال

---

(50) Saira Khan: Nuclear Proliferation In Protracted Conflict Regions "A Comparative Study Of South Asia And The Middle East, A Thesis Of Doctor Of Philosophy, Department Of Political Science, McGill University, Montreal,Canada, 1999, p.394,395,396.

(51) عادل محمد أحمد على: **السياسة النووية لمصر "1955-1986"**, رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص150.

(*) **إبراهيم محمود شكرى (1916 - 2008)**: سياسي مصري ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى بوزارة ممدوح سالم 1977، وظل في المنصب حتى **استقال** عام 1978، ومؤسس ورئيس حزب العمل الاشتراكي، وعضو مجلس النواب 1950 ومجلس الأمة 1963-1968، وكذلك شغل منصب نقيب الزراعيين عام 1964، وتم تعينه محافظا للوادى الجديد من عام 1974وقدم استقالته عام 1976، وعضو مجلس الشعب 1976-1990، وأعلن قيام حزب العمل الاشتراكي في التاسع من سبتمبر 1978، وكان أول من قدم قانون الإصلاح الزراعى ، على محمد سلام: **مرجع سابق**، ص 62. **Wikipedia .com www.**

كلمة طويلة كان أبرز ما جاء فيها أن هذا الموقف يعد من أهم المواقف التي مرت على هذا المجلس، وأن الأمر الذي يعرض له خطورته على سلامة البلاد وأمنها، وعلى ضمان هذا الأمن، وعلى مستقبل مصر في المنطقة العربية كلها، فقال "إن الأمر لا يمكن أن يؤخذ من ناحية واحدة وهي إننا مضطرون لاستعمال محطات الطاقة النووية لاستخراج الكهرباء في القريب العاجل أو القريب الأجل، وإننا لذلك يجب علينا أن نوافق على هذه المعاهدة لنتمكن من الحصول على المحطات النووية، ولكن الأمر يعلو على ذلك كثيرًا؛ فإن هناك أمن البلاد وسلامتها"، وأضاف أن مسألة التصديق تفوق كل الأخطار التي مرت على مصر لأن مصر بموافقتها فإنها تضع نفسها في موضع يسمح لإسرائيل أن تمتلك القنبلة الذرية والسلاح الذري وتتعاون مع غيرها من الدول في صنعها كتعاونها مع جنوب إفريقيا، وهاجم شكري ما قاله وزير الخارجية من إسرائيل لم تستعمل السلاح النووي ضد مصر في حرب 1973 ، فقال "إن هذا أمرًا طبيعيًا ولا ينفى امتلاكها له؛ فمن الطبيعي أنها لن تستعمل سلاحها النووي إلا إذا سدت أمامها جميع السبل، وأن هذا الاستشهاد من جانب وزير الخارجية يعد استشهادًا ليس في محله وكان عليه ألا يذكره لأن الخطر مازال موجودًا؛ حيث أن هناك أرضًا عربية محتلة، وإننا لا يجب أن نكون فريسة مرة أخرى لحسن النوايا".

وانتقد شكري القول بأن إسرائيل وافقت على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ فقال أنه كانت هناك مباحثات بين مصر وإسرائيل وكانت هناك مفاوضات، وكانت القوى الكبرى موجودة ومشتركة في هذه المفاوضات؛ فلماذا لم تضغط هذه القوى الكبرى على إسرائيل لكى توقع على هذه المعاهدة؟ وأكد أن مصر بتوقيعها على هذه المعاهدة سوف تنزع أسلحتها بنفسها، وكان مما قاله أيضا أنه يجب توليد الكهرباء من مساقط المياه ومن كل المنافذ الممكنة في سنوات قليلة إلى أن ترى إسرائيل أنه بالفعل يجب عليها أن توقع على هذه المعاهدة، وأن يتم الضغط عليها من قبل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لكي توقع على هذه المعاهدة، وقال "نحن لسنا مجبرين أن نركع تحت أقدام إسرائيل عندما يكون لديها الأسلحة بكل أنواعها بما فيها السلاح النووي؛ فافتراض أن لدي إسرائيل القنبلة الذرية هو افتراض يمكن أن يكون حقيقيًا ولا يمكن أن نقول أن على إسرائيل أن تعطينا الشاهد والبرهان أنها تمتلك القنبلة الذرية، وأن كل ما كتب من تقارير للمهتمين بالتحليلات العسكرية يقولون أن إسرائيل تمتلك القنبلة الذرية، إذا فلماذا التسرع في

الموافقة على هذه المعاهدة، وأن نحرم أنفسنا من هذا السلاح، ونحرم أنفسنا من الضغط على إسرائيل لكي تنضم الى هذه المعاهدة".

وأضاف شكري أنه سمع أنه أثناء مفاوضات كامب ديفيد قد أثيرت مسألة انضمام إسرائيل لهذه المعاهدة، ولكن اسرائيل رفضت حتى مناقشة الموضوع، وأكد أنه يرى أنها لم توافق أن تقيد نفسها في هذا الموضوع في اتفاقية كامب ديفيد لأن الأمر بالنسبة لها ضروري لكي تنفذ أغراضها وأهدافها، وطالب شكري بتأجيل الموافقة على التصديق حتى تطمئن مصر إلى أن إسرائيل توافق عليها، وحتى تستطيع أثناء إجراء أي حوار مع إسرائيل أن تناقشها مناقشة الند للند والضغط عليها عند اللزوم، وقال "إنه لابد أن ننظر للمسألة نظرة مستقبلية ولا يجب أن نسلب أنفسنا من حق التفكير في امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد بها على الأقل"، وأكد أن حزب العمل الذي يمثله يرفض بالإجماع التصديق على هذه المعاهدة التي تفقد المصريين الأمن والأمان[52].

كذلك عارض النائب ممتاز نصار[*] مسألة التصديق على المعاهدة؛ فقال في كلمته إن المعاهدة المطروحة للتصديق عليها هي معاهدة ليس وقتها الأن، وإنما يجب أن ترجأ إلى حين وذلك لعدة أسباب منها: أن القول بأن مصر في حاجة إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل تنمية البلاد قولًا غير صحيح؛ فلا توجد رابطة بين هذه المعاهدة واستخدام الطاقة بدليل أن مصر قد حصلت على مفاعل ذري قبل الانضمام

---

[52] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، **مصدر سابق**، ص 2733،2734،2735.

[*] **ممتاز نصار** :ولد المستشار ممتاز نصار في التاسع من نوفمبر 1912 في مركز البداري بأسيوط، ودرس القانون في كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا)، وبعد أن حصل علي ليسانس الحقوق، اشتغل بالمحاماة في مكتب مكرم عبيد سكرتير حزب الوفد في ذلك الوقت، وآثر الاشتغال بالمحاماة لعدة سنوات، ثم تدرج بعد ذلك من النيابة إلي القضاء، ثم إلي التفتيش القضائي، حتى شغل وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف ثم مستشارا بمحكمة النقض، وتم انتخابه عام 1962رئيسًا لنادي القضاة، وشغل كذلك منصب رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية بمجلس الشعب، وزعيم المعارضة بالبرلمان، واستمر في منصبه حتى مذبحة القضاة 1969، وعقب خروجه من القضاء قرر نصار خوض تجربة العمل السياسى ورشح نفسه لعضوية مجلس الشعب فى دائرة البدارى **بأسيوط** عام 1976 وفاز فى أول معركة انتخابية له وحصل على أفضل نائب فى هذا البرلمان نتيجة نشاطه المكثف تحت قبة البرلمان واستجواباته للحكومة، وخلال هذا البرلمان واجه نصار رئيس الجمهورية وقتها محمد أنور السادات وعارض سياساته واتفاقية السلام مع إسرائيل مما جعل السادات يقرر حل البرلمان بسبب هذه المعارضة الشديدة من نصار وعدد أخر من النواب، وقرر نصار خوض الانتخابات فى الدورة التالية لحل برلمان 1976 ورغم محاربة الدولة له إلا أنه نجح فى الانتخابات، وظل ممتاز نصار طوال مجلس 1979 مستقلا وكان أحد مجموعة المستقلين الذين أثروا الحياة البرلمانية في مصر **www. alwafd.news .com**

للمعاهدة؛ فالحصول على الطاقة له وسائله الأخرى، ومن ثم يجب إرجاء التصديق على هذه المعاهدة .

وأضاف إنه بمجرد التصديق على هذه المعاهدة يمتنع علي مصر بموجب بنصوصها أن تفكر أو تقوم بإنتاج قنبلة ذرية، كما أكد أن قرار مجلس الأمن رقم 255 لسنة 1968لا يوفر لمصر الأمن والأمان إزاء وجود القنبلة الذرية بجوارها في إسرائيل التي كانت في عداء مستمر معها طوال ثلاثين عامًا، وقال أنه بالرغم من أن الصلح قد حدث وتم مع إسرائيل إلا أن مقتضيات الأمن والأمان لمصر تحتم على الجميع أن يكونوا على حذر واحتياط شديدين في هذا الصدد، وأكد أن قرارات الأمم المتحدة لا توفر ضمانات لأنها لا تشكل التزامًا على الدول فهى ليست سوى مجرد توصيات ونوايا حسنة، وأنه ليس في تاريخ الأمم المتحدة ما يدعو إلى الاطمئنان إلى أن إسرائيل سوف تلتزم بتنفيذ هذه القرارات لأنها قبل ذلك لم تلتزم بأي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة منذ إنشاء هذه الجمعية؛ فإسرائيل لا تحترم أي قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك فإنه لا يجب الوثوق فى أن إسرائيل سوف توافق على قرارات الأمم المتحدة أو أن تلتزم بها، وناشد ممتاز نصار الأغلبية ألا توافق على هذه المعاهدة إلى أن يتم الاطمئنان على المستقبل القريب والبعيد في شأن القنبلة الذرية[53].

كان ذلك بالنسبة للمعارضة أما بالنسبة للمؤيدين؛ فكان أول من تحدث من النواب المؤيدين هو النائب ألبرت برسوم سلامة[*] الذى قال إن التصديق يعد ضرورة وذلك للأسباب الاقتصادية والأوضاع العسكرية التي أوردها وزير الخارجية في بيانه، وأن القوة البترولية الموجودة في مصر أو القوة الكهربائية أو قوة الفحم كل هذه القوى لا تكفي للوفاء بطموحات مصر الاقتصادية والصناعية، وإنما يقتضي الأمر وجود مفاعلات ذرية شأن الدول المتقدمة التي تأخذ بالتكنولوجيا الحديثة[54].

---

[53] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة **الجلسة** السابعة والعشرين، **مصدر سابق**، ص 2728،2739.

[*] **ألبرت برسوم سلامة (1910-1990)** : شغل منصب **وزير** الدولة لمجلس الشعب عام 1973 حتى 1976، وكان أحد النواب المعينين مجلس الشعب 1976 وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم 271 لسنة 1979 والذى نص علي تعيين عشرة أعضاء بالمجلس كان من ضمنهم ألبرت برسوم سلامة ، وتولى منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة من 1976 حتى 198، ووزير الدولة للهجرة حتى 1984. على محمد سلام: **مرجع سابق**، ص 42،41؛ **الجريدة الرسمية**: العدد 25، 1979/6/21، ص 26.

[54] مضابط مجلس الشعب : الفصل التشريعي الثالث، **مضبطة** الجلسة السابعة والعشرين ، **مصدر سابق**، ص 2731.

وتحدث بعد ذلك النائب محمد رشوان محمود[**] وقال "أعترض على ما جاء في كلمة النائب إبراهيم شكري من أننا بالموافقة علي المعاهدة سوف ننزع أسلحتنا بأيدينا؛ فكيف يحدث ذلك بينما نحن جميعا نشيد بتطوير قواتنا المسلحة وتحديثها وتزويدها بالتكنولوجيا؟ وأن المصلحة القومية تجعل الموافقة على هذه المعاهدة لازمة وضرورية، كما أن امتلاك القنبلة النووية لا ينتج عنه الأمن والنصر بالضرورة"، وضرب مثلا على ذلك بتجربة حرب فيتنام وأن الولايات المتحددة كانت تمتلك السلاح النووي ولكن استطاع السلاح التقليدي لشعب فيتنام أن يتفوق على السلاح النووي للولايات المتحددة، وقال النائب إن مصر قد اختارت طريق السلام، ومن ثم فهي ليست في حاجة لصنع قنبلة ذرية، وأن التصديق على المعاهدة هو ما سوف يتيح لمصر مواكبة المجتمع الدولي، ويسمح لها بتبادل التكنولوجيا اللازمة لصناعة المفاعلات النووية، ومن ثم فالمعاهدة سوف تدعم الأمن القومي وليس العكس بأنها ستعرض الأمن القومي للخطر[55].

وتحدث بعد ذلك النائب عبد الرحمن سرحان وقال إن تقدم أي بلد يقاس بمدى استهلاك الفرد في هذا البلد من الطاقة، وأن استهلاك الفرد في مصر يقدر بنحو أربعين كيلوواط/ساعة، ويصل استهلاك الفرد في الدول الاسكندنافية إلى ألفى كيلوواط/ساعة، واستهلاك الفرد في الدول العربية وكذلك في إسرائيل أكثر من استهلاك الفرد في مصر؛ فقال "نحن مازلنا متأخرين عن غيرنا في مجال الطاقة كما أن مصر تأخذ نصف الطاقة التي تحتاجها من السد العالي وخزان أسوان، وخزان أسوان يبلغ إنتاجه ثلاثمائة ميجاواط، ومصنع الالمونيوم في نجع حمادي وحده يحتاج أربعمائة ميجاواط من الطاقة، مما يعني أن أي مصنع كبير يستطيع أن يستهلك كل الطاقة التي سوف يتم توليدها من أي مشروع مزمع إنشائه في مصر لتوليد الطاقة من مساقط المياه، كما أن احتياطي البترول سوف ينضب من العالم بما فيه مصر سنة 2050، ومن هنا فإن المحطات النووية أصبحت ضرورية وحتمية"، وأكد النائب من وجهة نظره أن هذه المعاهدة تعد أكبر إنجاز بعد اتفاقية

[**] **محمد رشوان محمود (1925-1986)**: من مواليد جرجا محافظة سوهاج، ومن أهم المناصب التى شغلها منصب وزير دولة للمجلسين من 1981 حتى 1984 في وزارتى حسنى مبارك وفؤاد محى الدين، وكذلك شغل منصب وكيل مجلس الشعب عن العمال ببرلمان 1976. على محمد سلام: **مرجع سابق**، ص 271.

[55] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين ، **مصدر سابق** ، ص 2736،2737.

السلام، وأنه لا خوف من هذه المفاعلات لما قد تصدره من الإشاعات؛ فالتليفزيون الملون تصدر عنه إشعاعات أكبر من تلك الناجمة من مفاعل ذري[56] .

وتحدث النائب حسن حافظ قائلا " إن مصر دولة بارزة وعضو كبير في المجتمع الدولي، وإذا رأينا كم دولة قد انضمت الى هذه الاتفاقية وجدناها مائة وأربع عشرة دولة، وهي تمثل غالبية ولا يخرج عنها إلا بعض الدول، ولذا فإنني أري أن الموقف الغريب أن مصر كان يجب أن تنضم الى هذه الاتفاقية لا أن تبعد عنها، وإننا بموافقتنا على هذه المعاهدة لا نخسر بل نكسب؛ فنحن لا نمتلك القنبلة النووية، والمعاهدة تعطي الدول الأعضاء التي لا تمتلك هذه الأسلحة حق الدفاع عنها عند الاعتداء عليها"[57].

ثم تحدث الدكتور محمد عبد اللاه[*] رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وانتقد القول بضرورة عدم التصديق لوجود خطر محتمل وهو احتمال أن تكون لدي اسرائيل قنبلة ذرية، وأكد أن هذا الخطر مازال خطرًا محتملًا و ليس خطرًا قائما أو مؤكدًا أو ثابت فعلا ، وأن المعاهدة تنص أنه إذا ثبت أن هذا الخطر فعلي أو حقيقي فلمصر الحق في الانسحاب من المعاهدة، ومن ثم لا يمكن بناء كل الاستراتيجية الخاصة بمستقبل الطاقة في مصر على أساس خطر محتمل و ليس خطر مؤكد؛ وقال "قد يثار أيضا أنه يجب أن نأخذ في الحسبان احتمال هذا الخطر، ويكون الرد هنا بضرورة الموافقة على المعاهدة لأنها تتيح لنا فرصة الحصول على المفاعلات النووية والتدريب عليها مما يساعد مع وجود الكفاءات والخبرات داخل مصر على مواجهة الخطر القائم إذا أصبح هذا الخطر قائما من الناحية الفعلية؛ فالموافقة على المعاهدة تعطينا خطوة أو تدفعنا دفعة إلى الأمام للاستعداد لمواجهة الخطر الفعلي إذا أصبح وثبت أنه خطر فعلي، وإذا ثبت الخطر فإننا نصبح في حل من المعاهدة ولنا الحق في الانسحاب منها، وإننا لم نحصل على مفاعل ذري قبل الانضمام للمعاهدة كما قال النائب ممتاز نصار بل حصلنا على مفاعل تدريبى فقط، وأنه

56() مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين ، **مصدر سابق** ، ص 2737 ، 2738.

57() **المصدر السابق:** ص 2739.

(*) **محمد أحمد عبداللاه**: من مواليد الاسكندرية 1946، حصل على بكالوريوس التجارة 1967 وحصل علي الدكتوراه 1974، وعمل أستاذ زائر بجامعة باريس، وأستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية، وشغل منصب رئيس جامعة الاسكندرية عام 2003 حتى 2006 ، وعضو مجلس الشعب دورات 1979، 1987، 1990، 2000، وشغل منصيب رئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان وادي النيل. على محمد سلام: **مرجع سابق**، ص 248.

من منطلق التحرر من الخوف ومن منطلق ضرورة أن تواكب مصر تكنولوجيا العصر فإنه يجب عليها أن تحصل على تكنولوجيا العصر، وأن تكون على مستوى مواجهة تحديات العصر لأن هذا هو الطريق لكي تظل مصر دائما قوية وهذا هو الطريق لرخاء شعب مصر"[58].

وبقراءة صفحات جلسة مجلس الشعب هذه التى تناولت مسألة التصديق على المعاهدة نجد أنه لم يتحدث فى الموضوع سوى سبعة نواب فقط، وهم الذين تم الاشارة إلى أرائهم، وكان خمسة منهم فى صف الموافقة بينما عارض اثنان فقط التصديق، ورأى رئيس المجلس أنه قد تم الاستماع لكل الاتجاهات وعبر كل من المؤيد والمعارض عن وجهة نظره، وأن الموضوع أصبح مستوفيًا ، وسأل النواب حول رأيهم أن يقفل باب المناقشة فى هذا الموضوع، ووافقت الأغلبية على غلق باب المناقشة، ثم طالب رئيس المجلس الموافقون على القرار برفع أيديهم، وأعلن أن الأغلبية قد وافقت على قرار رئيس الجمهورية رقم 32 لسنة 1981 بالتصديق علي معاهدة منع الانتشار النووي[59]، ونجد هنا أن القرار قد أخذ عن طريق رفع الأيدي ومن ثم لا يوجد بيان واضح بعدد الموافقين والمعارضين وكانت المسألة تقديرية لرئيس المجلس ليحدد عدد الأغلبية.

وبعد موافقة مجلس الشعب قام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة فى الثانى والعشرين من فبراير 1981 ، وتقرر العمل بها اعتبارًا من يوم السادس والعشرين من الشهر نفسه، ونشر قرار رئيس الجمهورية رقم 32 لسنة 1981 بالتصديق على المعاهدة فى الجريدة الرسمية فى الحادى عشر من يونيو 1981[60].

وفى السابع من أكتوبر 1981 تم توقيع اتفاق تطبيق الضمانات المرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين مصر والوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا، ونص الاتفاق على التزام مصر بقبول الضمانات على كافة المواد الخاصة بالأنشطة النووية التى تكون داخل أراضيها وتحت سيطرتها أو التى تجرى تحت إشرافها فى أى مكان بغرض التحقق من أن مثل هذه المواد لا يتم تحويلها إلى أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى، وفى الرابع والعشرين من مارس 1982 صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 140 لسنة

---

[58] مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، **مصدر سابق**، ص 2740،2741.

[59] **المصدر السابق:** ص 2741 ،2742.

[60] **الجريدة الرسمية**: العدد 24 ، 1981/6/11 ، ص 1685، 1693.

1982 بشأن الموافقة على اتفاق الضمانات الذى تم توقيعه فى السابع من أكتوبر 1981[61].

وقد لاقى تصديق مصر على المعاهدة بعض المعارضة من القوى المصرية، ويمكن تخليص أراء المعارضة فيما يلى :

1- رأت المعارضة أن مصر وإسرائيل عضوين على قدم المساواة في نادي كامب ديفيد؛ فكيف يكون أحد عضوي النادي نوويًا والأخر محرومًا من هذه الميزة؛ فالقضية هي قضية مقام في ظل السلام، ثم إن مقام مصر هو أن تكون دولة رائدة في محيطها العربي أيا كان المقصود بهذه الريادة، كإطلاق حركة القومية العربية في ظل حكم عبد الناصر، أو تدشين عملية السلام مع إسرائيل في عهد السادات، ومن المتعذر أن تحتفظ مصر بهذا المقام لو سلمت بانفراد إسرائيل دون سواها و لمدة غير محددة باحتكار الأسلحة النووية في المنطقة[62].

2-كان من بين المعارضين وزير الخارجية الأسبق إسماعيل فهمي؛ فقد كان يرى ألا تصدق مصر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنه ينبغي أن تنال مصر وضعًا نوويًا مستقلًا إذا رغبت في الحفاظ على دورها كدولة رائدة في العالم العربي، فقد كان يرى أن امتلاك إسرائيل وحدها للسلاح النووى يفقد مصر على الأغلب قدرتها على النفوذ في سياسات الشرق الاوسط، و لو صدقت مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فإنها تجمد الوضع، وفي المستقبل يستطيع الإسرائيليون ابتزاز المصريين وهذا غير مقبول بالنسبة لمصر[63].

3-أن إجراءات التصديق على المعاهدة تمت بسرعة غير مألوفة؛ إذ لم تشترط مصر لتصدق على المعاهدة توقيع إسرائيل عليها، ولم تحصل على أي تعهدات مكتوبة من الولايات المتحدة أو فرنسا بالحصول على مفاعلات نووية ما أن تصدق على المعاهدة، ورأت المعارضة أنه من اللافت أنه لم يكن هناك تفكير جدي في الأثار الطويلة الأمد التي يرتبها مثل هذا التصديق على الأمن القومي المصري، بل كان صانعو القرار المصريون يتطلعون إلى التصديق من دون أن يتلقوا أي تأكيدات تتصل

---

(61) **الجريدة الرسمية**: العدد 33، 1982/8/19، ص 2251، 2253.

(62) محمد سيد أحمد، "مصر وإسرائيل والمعاهدة النوية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22، 1995 ، ص 72.

(63) آ. منز، وأخرون: **دقيقتان فوق بغداد: قصة الغارة على المفاعل الذرى العراقي**، ترجمة: نديم الجيرودي، أحمد غسان سبانو،(دمشق ، دار قتيبة، 1985)، ص 51.

بالنتيجة النهائية أو بالسيناريوهات التي يمكن أن تحدث لدى مراجعة المعاهدة بهدف تمديدها عام 1995؛ فهم كانوا متأكدين أن مصر ستصبح بشكل ما قوة نووية قبل عام 1995، وهذا الأمر كان يمثل خطأ في الحسابات المصرية فيما يتعلق بسياسة مصر النووية في الشرق الاوسط [64].

4-أن ما حدث من تصديق مصر يعد مفارقة؛ فكيف أن الذين يملكون الإمكانات النووية في المنطقة لا يوقعون أو يصدقون على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما يوقع ويصدق عليها الذين لا يملكون؛ فتكون النتيجة أنهم يقيدون أنفسهم بالتزامات وشروط وضمانات مما يؤدي بدوره إلى الحفاظ على حالة الاحتكار النووي في تلك المنطقة، هذا بالرغم من أن هذه المنطقة أحد أحياء المدينة العالمية التي تتميز بكثرة أزماتها وعدم استقرارها، وتجاهل القوى الطامحة وفي مقدمتها إسرائيل للقوانين الدولية، وعدم احترامها للشرعية، وكثرة اعتداءاتها على الحقوق التاريخية وإسرفها في إقامة الأمر الواقع واستخدام القوة[65].

5- من المفارقات المحزنة أن مصر قد استدرجت لارتكاب خطأ استراتيجي كبير بالانضمام إلى اتفاقية حظر الانتشار النووي في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل الانضمام لهذه الاتفاقية على أمل أن تتمكن من إنجاز برنامجها النووي الذي كان يستهدف إنشاء ثماني محطات نووية حتى عام 2000 ، لكنها سرعان ما نالت جزاء سنمار وبدأت الضغوط الأمريكية وغيرها لمنعها من اكتساب الخبرات التكنولوجية في هذا المجال، والذي يمكن أن تمثل المعادل الموضوعي لتفوق إسرائيل النووي[66].

6-كما انتقد أخرون إبرام مصر لاتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ فقد كان يمكن لمصر ألا تبرم اتفاق ضمانات مع الوكالة إلا بعد أن تستكمل كافة مراحل إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء والتى كانت السبب فى التصديق؛ فلقد صدقت مصر على المعاهدة كدليل على حسن نيتها ورغبتها فى تطبيق المعاهدة، إلا أنه كان يمكن إرجاء التوقيع على اتفاق الضمانات إلى ما بعد استكمال البرنامج خاصة وأن

---

[64] محمد السيد سليم، **"استراتيجية مصر النووية الأصول و الحسابات الخاطئة"**، شؤون الأوسط ، لبنان، العدد 41، يونيو 1995، ص 15.

[65] أمين هويدى : **"مخاطر التهديد النووي في الشرق الأوسط"**، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 102، يونيو 2000، ص 84.

[66] محمد منير مجاهد: **مصادر الطاقة فى مصر وأفاق تنميتها**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2002)، ص 216.

هناك دولًا كثيرة أطراف فى معاهدة منع الانتشار لكنها لم توقع اتفاق ضمانات مع الوكالة مثل السعودية وأنجولا والبحرين وكينيا وقطر[67].

7-أنه مهما تكن أسباب التصديق؛فمن المؤكد أن مصر قد حرمت نفسها من الاستفادة من الطاقة النووية بتصديقها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ فلم تستغل حقها فى استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وإتقان التعامل مع التكنولوجيا النووية بالتحديث الصناعي فى الدولة الذي يوفر إمكانات لا يمكن تجاهلها؛ فتجميد البرنامج النووي المصري قد أفقد هذا التصديق مبرراته[68].

ويرى الباحث أن الحكومة المصرية قد ارتكبت خطأ استراتيجيًا بتوقيعها على المعاهدة بدون الحصول على ضمانات تؤكد حصولها على الطاقة النووية، أو ضمانات تؤكد انضمام إسرائيل للمعاهدة، ونسترجع هنا ما سبق الإشارة إليه من أن مصر بتصديقها على المعاهدة قد دفعت ثمن دخولها المجال النووي مقدمًا، وعلى الرغم من دفع الثمن مقدما لكن مقابل هذا الثمن لم يتم الحصول عليه حتى اليوم؛ فاليوم وبعد مرور أربعين عامًا على تصديق مصر لم تتمكن مصر من إنشاء مفاعلات للأغراض السلمية، ولم تنضم إسرائيل للمعاهدة، ولم يتم التنفيذ الفعلي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط؛ فالتصديق المصري لم يكن له أي فائدة ولا عائد على مصر والعالم العربى.

ثالثا: مصر وقضية تمديد معاهدة منع الانتشار النووى عام 1995

وفقا للمادة العاشرة من المعاهدة فإن الأمر يقتضى طبقا للفقرة الثانية من هذه المادة(*) أنه بعد مرور خمسة وعشرين عامًا من نفاذ المعاهدة الدعوة إلى عقد مؤتمر لمناقشة استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى، أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة، ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة، وعلى ذلك فإن الفقرة تضع الدول الأعضاء في المعاهدة أمام ثلاث احتمالات لقرار المد حتى يتم إعمال هذه الفقرة: **الأول:** أن يتم مد العمل بالمعاهدة إلى أجل مطلق أي استمرار العمل بالمعاهدة إلى الأبد بشكلها الحالي، **الثاني:** أن يتم مد العمل بالمعاهدة فترة واحدة محددة تقترح بعض الدول

---

[67] عادل محمد أحمد على: **مرجع سابق**، ص 151،152.

[68] **المرجع السابق:** ص 152.

(*) نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من معاهدة منع الانشار النووي على "بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة يعقد مؤتمر للبت في استمرار نفاذ المعاهدة إلي أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات إضافية محددة، ويتخذ هذا القرار بأغلبية الأطراف في المعاهدة". نص معاهدة منع الانتشار النووى: **مرجع سابق**، ص 95.

الأطراف أن تكون خمسة وعشرين عامًا (اقتراح فنزويلا) ، **الثالث:** أن يتم مد العمل بالمعاهدة عدد محدد من الفترات من خمس إلى عشر سنوات (اقتراح نيجيريا)، وفي حالة الخيارين الثاني والثالث فإن انتهاء المدة أو المدد المحددة سلفا يعني أن الدول الاعضاء قد نفذت الفقرة الثانية من المادة العاشرة، وعلى ذلك تنتهي المعاهدة في هذه الحالة لأن هذه المادة لم تشر إلى تكرار عقد مؤتمر النظر في مدة المعاهدة كلما انتهى العمل بها، وعلى ذلك يكفي اتباع هذا الأسلوب مرة واحدة للوفاء بأحكام المادة العاشرة، ووفقا لهذه المادة فإن قرار التجديد يتخذ بأصوات أغلبية الأعضاء ويسري على الجميع حتى من كان رأيه معارضًا[69]، ومعنى هذا أن المطروح ليس التصويت على تمديد المعاهدة أو عدم تمديد المعاهدة، إنما فترة التمديد مما يعنى أننا لسنا بصدد معاهدة جديدة وإنما بصدد تحديد المدى الزمني لاستمرار معاهدة قائمة، ولتضيق الخيارات السابقة فقد قدمت الولايات المتحدة بمشروع أيدتها فيه الدول النووية الأخرى روسيا وبريطانيا وفرنسا والصين يهدف إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدود[70]، ولما كانت المعاهدة دخلت حيز النفاذ عام 1970؛ فقد أصبح عام 1995 هو عام مؤتمر التمديد، وتم تحديد الفترة ما بين السابع عشر من أبريل إلى الثانى عشر من مايو 1995 لمؤتمر تمديد المعاهدة، وقد اتخذت من مدينة نيويورك مقرًا لهذا الاجتماع[71].

أما عن الموقف المصري من التمديد يمكن تناوله على ثلاث فترات: الفترة الأولى هي فترة ما قبل انعقاد المؤتمر، والفترة الثانية هي جهود مصر أثناء انعقاد المؤتمر، والفترة الثالثة هي موقف مصر من النتائج التي أسفر عنها المؤتمر.

1-موقف مصر قبل انعقاد المؤتمر

قد أعلنت مصر أكثر من مرة في الفترة السابقة على المؤتمر أن موقفها النهائي من قضية تمديد سريان العمل بالمعاهدة سيتحدد بشكل نهائي وفقًا لما تتخذه إسرائيل في هذا الشأن، وبناء على ذلك ونظرًا لعدم تغير موقف إسرائيل الرافض الانضمام للمعاهدة فقد عارضت مصر التمديد الأبدي للمعاهدة بوضعها الحالى؛ فالمعاهدة وفقا لمصر لم تكن غاية في ذاتها فقط دون اتخاذ إجراءات دولية وإقليمية أخرى تحافظ على حقوق الدول التي تخلت عن الخيار النووي العسكرى؛ فالتصور المصرى للمعاهدة يتمثل في أن أطراف

---

[69] محمود كارم: **مرجع سابق**، ص 84.
[70] صلاح منتصر: **مرجع سابق** ، ص 55.
[71] محمد مصطفى عبدالباقى: **القنبلة الذرية والإرهاب النووى، (قليوب، مطابع الأهرام التجارية، 1995)**، ص 132.

المعاهدة اتفقوا على أنه نظام ينتهي إلى نزع السلاح النووى العالمى، ويوفر مزيدًا من الأمن لجميع الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي، كما أنه نظام يمكن أطرافه من الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية لجميع الأطراف، وحيث أن هذه الأهداف لم تتحقق؛ فقد أعلنت مصر رفضها التمديد اللانهائي للمعاهدة، وأثارت بقوة موضوع انضمام إسرائيل للمعاهدة[72].

وقد بدأت مصر تحركًا دبلوماسيًا عالميًا واسع النطاق منذ أغسطس 1994 هدفه الضغط على إسرائيل للانضمام للاتفاقية الدولية لمنع الانتشار النووى إذا كان لا مفر من تمديدها إلى مالا نهاية، أو الأخذ بالنص الوارد فى النصف الثانى من الفقرة الثانية من المادة العاشرة وهو الذى يقول بجواز التمديد لفترة معينة أو لفترات دورية، وذلك حتى تتخلص المعاهدة من عيوبها، وهى العيوب التى شرحها السيد عمرو موسى لوزراء الخارجية أو المسئولين عن إدارات نزع السلاح فى مختلف دول العالم ومنظماته؛ حيث أكد أن مصر ترى أن شرط العالمية لم يتحقق للاتفاقية بالرغم من مرور خمسة وعشرين عامًا على سريانها، وأنه لابد من السعى الحثيث لضم الدول التى لم تنضم إليها وبخاصة إسرائيل؛ ففى اجتماع لعمرو موسى مع مدير الوكالة الأمريكية لضبط التسلح قال موسى إن عالمية المعاهدة تعنى انضمام كل الدول لها، أما إذا كان المفهوم الأمريكى للعالمية هو كل الدول عدا إسرائيل؛ فعلى واشنطن أن تعلن ذلك، وفى تلك الحالة ستطلب مصر لنفسها الاستثناء ذاته[73].

وبتتبع تصريحات المسئولين المصريين نجد أنه كان هناك إصرار رسمى على عدم الموافقة على المد اللانهائى بدون انضمام إسرائيل للمعاهدة، ومن أهم هذه التصريحات تصريحات الرئيس المصرى حسنى مبارك، وتصريحات وزير الخارجية المصرى أنذاك عمرو موسى، وكان من أهم تصريحاتهم قبل انعقاد مؤتمر التمديد مايلى:

1- فى الثالث من يناير 1995 وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب زيارة وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز للقاهرة، وردا على سؤال من مراسل إسرائيلى حول موقف مصر من تمديد المعاهدة ربط مبارك الموقف المصرى بالموقف الإسرائيلى؛ فقال مبارك "بالنسبة للخلاف حول التوقيع على تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ فإن

---

[72] زينب عبدالعظيم محمد: **مرجع سابق**، ص 198،199.

[73] عبدالعظيم حماد، "القصة الخفية لمعركة مصر حول تجديد اتفاقية منع الانتشار النووى"، **الأهرام**، العدد 39482، 1995/1/11، ص 8.

الموقف ببساطة هو أنكم لن توقعوا ونحن لن نوقع؛ فإذا لم توقع إسرائيل على هذه المعاهدة فإن مصر لن توقع أيضًا"[74].

2- في حديث له مع المفكرين المصريين بمناسبة افتتاح معرض القاهرة للكتاب في الحادي عشر من يناير 1995 قال مبارك "لا أقبل كمواطن أن توقع مصر على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية دون توقيع إسرائيل ودول المنطقة عليها؛ فورائي رأي عام سوف يسألني لماذا وقعت؟ فأن توقع مصر ولا توقع إسرائيل على المعاهدة فهذا صعب جدًا أن أقبله كمواطن مصري"[75].

3- فى تصريحات صحفية له في فبراير 1995 قال مبارك "إن كل ما نريده هو أن توقع إسرائيل على هذه المعاهدة لأن إسرائيل دولة مجاورة لنا، وأن أي شيء يهدد الأمن القومي لبلادنا يشغل بالنا؛ فنحن فى مصر لا نشعر بالأمن في وجود مثل هذه الترسانة النووية في إسرائيل بدون أي تفتيش من المجتمع الدولي عليها"[76].

4- في تصريح له في اليابان في العاشر من فبراير 1995 قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى أن جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر إذا لم تظهر إسرائيل أي علامة على قبول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ مشيرًا إلي أن لدي إسرائيل برنامجًا نوويًا يتجاوز النظام الدولي ولا يخضع للتفتيش الدولي[77].

5-أثناء انعقاد الاجتماع الذي جمع وزراء خارجية مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة في واشنطن في الثالث عشر من فبراير 1995، قال موسى أنه لا يمكن استثناء دولة واحدة من هذا الالتزام لأن ذلك غير مقبول، وأن مصر سوف تتصرف إزاء القضية من منطلق الأمن القومي والإقليمي، وأكد ضرورة أن تعرف مصر ما هو الموقف الإسرائيلي وما هي حقيقه البرنامج النووي الإسرائيلي وأبعاده؟ لأنه يخرج عن إطار النظام الدولي ومن شأنه أن يثير سباقًا نوويًا في المنطقة[78].

6-أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في فبراير 1995 وفي اجتماع جمعه مع وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري William Perry، ومستشار الأمن الأمريكي أنتوني ليك Anthony Lake والسيناتور بوب دول Bob Dole زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ

---

(74) **الأهرام** : العدد 39475 ، 1995/1/4 ، ص 1.
(75) **المصدر السابق**: العدد 39483، 1995/1/12، ص 1.
(76) **المصدر السابق**: العدد 39519، 1995/2/17، ص 1.
(77) **المصدر السابق**: العدد 39513، 1995/2/11، ص 1.
(78) **الأهرام**: العدد 39516، 1995/2/14، ص 1.

الأمريكي أكد عمرو موسى أن البرنامج النووي الإسرائيلي يمثل خطرًا على أمن واستقرار المنطقة، ودعا إلى ضرورة أن تخضع كل الدول لنظام التفتيش النووي والضمانات الدولية، وأكد أن هناك قلقًا في مصر إزاء رفض إسرائيل الكشف عن حقيقه برنامجها النووي[79].

7-في حديث له مع الصحفيين في واشنطن في الخامس عشر من فبراير 1995 أكد عمرو موسى أن استثناء إسرائيل من التوقيع على المعاهدة سيؤدي إلى سباق نووي، كما سيتسبب في فوضى شديدة في المنطقة[80].

8-أكد عمرو موسى في فبراير 1995 أن القضية ليست توقيع إسرائيل أو عدم توقيعها على المعاهدة، ولكن الموضوع هو برنامج إسرائيل النووي، وأن تقبل إسرائيل إخضاعه للتفتيش الدولي، لأنه لا يمكن للمنطقة أن تعيش في ظل برنامج نووي غير معروف و من شأنه أن يثير سباقًا نوويًا في كل المنطقة[81].

9-في السادس والعشرين من فبراير وردًا على معلومات بثها راديو إسرائيل منسوبة لعمرو موسى مضمونها أن مصر ستوقع على المعاهدة، أكد موسى أن ما أذاعه الراديو يندرج تحت ما يسمى بدس المعلومات الخاطئة، وأنه ليس له أساس وقال إن موقف مصر ثابت من التوقيع على المعاهدة ويرتبط بتطوير إسرائيل موقفها السلبي وتحركها للانضمام للمعاهدة النووية[82].

10-أعلن الرئيس مبارك في الثامن من مارس 1995 تشكيل لجنة استشارية تضم عددًا من خبراء القانون الدولي والعلاقات الدولية[*] تتولى مهمه تحديد موقف مصر من تمديد

---

(79) **الأهرام**: العدد 39517، 1995/2/15، ص 1.

(80) **الأحرار، أرشيف الصحافة** "عمرو موسى، "استثناء إسرائيل من الحظر النووى يؤدى إلى الفوضى **المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية**، 1995/2/16.

(81) نحن وأمريكا..وإسرائيل النووية!، **أخر ساعة، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية**، 1995/2/22.

(82) **الأهرام**: العدد 39528، 1995/2/26، ص 1.

(*) تشكلت اللجنة برئاسة مبارك وعدد من الأعضاء هم: عاطف صدقي رئيس الوزراء، صفوت الشريف وزير الإعلام، عمرو موسى وزير الخارجية، الدكتور زكي أبو عامر وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى، الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، الدكتور أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، الدكتور رمزي الشاعر رئيس جامعة الزقازيق، الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنه العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، الدكتور علي الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الدكتور أحمد رفعت الأستاذ بكلية الحقوق جامعة بني سويف، الدكتورة نازلي معوض الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. **الأهرام**: العدد 39539، 1995/3/9، ص 1.

المعاهدة بعد دراسة كافة البدائل والاحتمالات في هذا الصدد؛ فضلا عن إجراء تقييم و تقدير موقف مستمر، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في الثامن من مارس برئاسة مبارك وخلال الاجتماع أكد مبارك أن موقف مصر من تمديد التوقيع على المعاهدة له خصوصيه لانعكاس ذلك على الأمن القومي المصري[83].

11-فى المؤتمر الصحفي الذي أعقب مباحثاته مع وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر Christopher في التاسع من مارس 1995 طالب مبارك بضرورة تطهير منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وذلك تحقيقًا للسلام الذي يعم المنطقة كلها، وأكد أن مصر لم تغير موقفها من مسألة التوقيع على تمديد المعاهدة، وأن مصر لديها قلق إقليمي محدد حيال البرنامج النووي الإسرائيلي، وأنه لابد أن يوضع هذا القلق في الاعتبار، ولذلك يجب على إسرائيل أن تنضم للمعاهدة[84].

12-في حديث له مع وكالة الأنباء اليابانية في الحادى عشر من مارس 1995 أكد الرئيس مبارك أن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية يشكل خطرًا على الأمن المصري، ويمثل عائقًا أمام عملية السلام في المنطقة، وطالب بإجراء التفتيش الدولي على جميع المنشآت النووية الإسرائيلية[85].

13-خلال لقائه مع رئيس وزراء اليابان في الخامس عشر من مارس 1995 أكد الرئيس مبارك رفض مصر التوقيع على معاهدة التمديد بدون توقيع إسرائيل عليها، وطالب بضرورة توقيع جميع الدول على المعاهدة، ووصف مبارك امتناع إسرائيل عن التوقيع بأنه يخلق شعورًا بالغبن، وأنه أحد الأسباب المشجعة للإرهاب[86].

14-فى ثاني اجتماع له مع اللجنة الاستشارية المكلفة بتحديد موقف مصر من تمديد المعاهدة النووية في التاسع عشر من مارس 1995 أكد مبارك أن قرار مصر تجاه قضية التوقيع على تمديد المعاهدة تمليه اعتبارات أمنها القومي ومصالحها العليا، وأن تقييم مصر للقضية نابع من الضمير الوطني والرؤية الوطنية التي لا تقبل المزايدة ولا

---

(83) **المصدر السابق**: العدد 39539، 1995/3/9، ص 1.

(84) **الأهرام**: العدد 39540، 1995/3/10، ص 1.

(85) مبارك:الأسلحة النووية الإسرائيلية تهدد أمن مصر، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/12.

(86) مبارك يرفض المد اللانهائى للمعاهدة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/16.

تستجيب لأي نوع من الضغوط، وشدد على أن الموقف المصري سيكون حاسمًا ويتفق مع مدى ما يتحقق من تقدم وتجاوب من جانب إسرائيل[87].

15-في تصريح له في مارس 1995 أكد موسى أن الموقف المصري ما زال كما هو بالرفض للمد اللانهائي للمعاهدة، وأنه لا تراجع فيه، كما أن موقف مصر من الموافقة على فترة قصيرة مرهون هو الأخر بإعلان صريح وإجراءات عملية من إسرائيل وقبولها التوقيع على المعاهدة[88].

16-عقب مباحثات له مع وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل Klaus Kinkel في الحادى والعشرين من مارس 1995 أكد موسى أن إنفراد إسرائيل بمعاملة خاصة في التوقيع على المعاهدة يعني التفرقة، وهذه التفرقة تمس الكرامة العربية، وتتسبب في أثار سلبية على الرأي العام والمشاعر الوطنية وأمن المنطقة[89].

17-في حديث له مع صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية في الرابع من أبريل 1995 طالب مبارك المجتمع الدولي بضرورة إعادة النظر واتخاذ مواقف جديدة حيال البرنامج النووي الإسرائيلي[90].

18-خلال لقائه مع القوات المصرية التي عادت إلى أرض الوطن بعد المشاركة في مهمة حفظ السلام بالصومال في الثانى عشر من أبريل 1995 قال مبارك إن مصر لن تنسحب من الاتفاقية، وأنها ستظل تسعى بكل جهدها حتى تنضم إسرائيل إليها بهدف المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وأكد أنه لن يوافق على التمديد اللانهائي في حين أن إسرائيل لم تنضم إليها، وأضاف أنه إذا لم تتوصل مصر مع إسرائيل إلى معادلة جادة ومقبولة فإن مصر لن توافق على التمديد غير المحدود للاتفاقية، وأضاف أن موقف مصر من المعاهدة نابع من إرادة شعبها وكرامتها ولا تقبل تهديد أو فرض قرار عليها من أحد[91].

19-قبل ساعات قليلة من مغادرته القاهرة إلى نيويورك في السابع عشر من أبريل 1995 لحضور مؤتمر تمديد المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي أدلى عمرو موسى بحديث

---

(87) **الأهرام**: العدد 39550، 1995/3/20، ص 1.

(88) هل تراجعت مصر عن موقفها من المعاهدة النووية؟!، **الأحرار**، **أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/20.

(89) مصر ترفض الضغوط لإجبارها على توقيع المعاهدة النووية، **الوفد**، **أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/22.

(90) **الأهرام**: العدد 39566، 1995/4/5، ص 3.

(91) **الأهرام**: العدد 39574، 1995/4/13، ص 1،3.

موسع لصلاح حافظ مدير تحرير الأهرام الدولى؛ حيث أكد له فيه أن مصر لم ولن تفكر في الانسحاب من المعاهدة ولكنها تعمل على تحسينها والتزام الدول النووية بالضمانات الكافية للدول غير النووية، وشدد على ضرورة انضمام إسرائيل للمعاهدة وقبول التفتيش الدولي على منشآتها النووية، وأكد أنه ليس من المقبول أن يطلب من مصر والدول العربية التصويت على المد اللانهائي للمعاهدة بينما تبقى إسرائيل خارجها معافاة من هذا الالتزام، ولذلك فإن مصر لن تصوت لصالح المد اللانهائي، وأكد أن موقف مصر ثابت في هذا الموضوع، ولن يحدث أي تراجع فيه[92] .

وقد أيدت القوى السياسية فى مصر بجميع طوائفها الموقف الرسمى للحكومة المصرية الذى أعلن عن تحفظاته على ما يسمى عالمية تطبيق المعاهدة، وربط بين الموافقة على قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية؛ فقد أيدت كافة طوائف الشعب المصرى موقف القيادة السياسية المصرية والذى نظر إليه على أنه موقف حكيم ولا يخضع للضغوط الأمريكية التى تستهدف تحجيم دور مصر فى العالم العربى والإفريقى، ودفع مصر للموافقة على قرار التمديد اللانهائى للمعاهدة فى الوقت الذى لا تمارس فيه الولايات المتحدة ضغوطًا مماثلة على إسرائيل لحثها على الانضمام للمعاهدة، كما نظر للموقف الرسمى من قبل الشعب على أنه واضح ومحدد ومجمل بقدر كبير من المصداقية والعدالة لأنه يطالب بضرورة التزام إسرائيل بنصوص وأحكام المعاهدة النووية، وبوجه عام فقد التفت النخبة السياسية حول موقف القيادة السياسية المصرية الرافض الموافقة على قرار التمديد اللانهائى للمعاهدة، ورأت أن هذا الموقف يستحق من الناحية المثالية ومن وجهة نظر المصلحة القومية المصرية كل دعم وتأييد لضرورته، فضلا عن نبل مقصده وهو تحقيق السلام خصوصا أن موقف مصر يؤيد بوضوح نظام حظر الانتشار؛ لذلك لم يكن أمرًا جديدًا قيام المثقفين المصريين والنقابات المهنية والأحزاب السياسية المعارضة بالتعبير عن تأييدهم للموقف الرسمى للحكومة المصرية الرافض للتمديد النهائى بدون انضمام إسرائيل للمعاهدة[93].

فقالت صحيفة الوفد إن الحزب يرى أن تحقيق السلام تحت ضغط الردع النووي الإسرائيلي هو أمر مرفوض في مصر، وأعلنت تأييدها لموقف الرئيس مبارك الرافض

---

(92) **الأهرام**: العدد 39579، 1995/4/18، ص1،3.

(93) عبير محمد عاطف الغندور: السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تجاه مصر حالة معاهدة حظر الانتشار النووى " 1993-2000"، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، 2003، ص 401،402،403.

لتمديد المعاهدة ما لم يحدث تعديل في موقف إسرائيل[94]، ونجد بعض الكتاب يكتبون على صفحات الجرائد أن مسألة السلاح النووي الإسرائيلي أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة للعرب بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة، وأن ظلال الرعب النووي جاثمة فوق أنفس العرب ليلا ونهارًا، وأنه لا يمكن السكوت على هذه القضية وهذا الخطر[95].

وكتب مكرم محمد أحمد في صحيفة المصور في العشرين من يناير 1995 أنه ينبغي على مصر أن ترفض توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ولا تقبل تجديد الالتزام ببنودها مهما تكن الظروف إلا إذا وقعت إسرائيل عليها[96]، وحذرت العديد من القيادات الحزبية من مخاطر توقيع مصر علي تمديد المعاهدة؛ حيث رأت هذه القيادات أن امتلاك إسرائيل القوة النووية يعني تهديدًا صريحًا للسلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وأن الموقف المصري الرافض يلقى قبولًا من جميع الأحزاب المصرية مما يؤكد أن مصالح مصر العليا فوق أي اعتبار، وأكد الفريق محمد فوزي وزير الحربية الأسبق وعضو المكتب السياسي للحزب الناصري أن موقف مصر يعد موقفًا مشرفًا في عدم الموافقة على تمديد المعاهدة إلا بعد موافقة إسرائيل الانضمام إليها، وطالب الدول العربية إلى الوقوف صفًا واحدًا بجوار مصر لإجبار إسرائيل على التوقيع على المعاهدة[97].

وكتب أخرون أننا أمام واحد من المواقف التاريخية المفصلية ذات البعدين الوطني والقومي التي تضع الأمة عند مرتبة التحدي من أجل الكرامة والاستقلال والدفاع عن مستقبل الأجيال التي لم تولد بعد، وأننا أمام موقف إجماع قومي يساند الوقفة الحازمة التي اتخذها الرئيس مبارك ضد انفراد إسرائيل بالأسلحة النووية[98].

وكتبت صحيفه الأهالي أن لمصر الحق كل الحق في عدم التوقيع على المعاهدة ما لم توقع إسرائيل، وأن استثناء إسرائيل والسماح لها وحدها بالاحتفاظ بترسانة نووية يسئ

---

(94) السلام الشامل لا يتحقق مع قوه نووية إسرائيلية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/1/15.

(95) صلاح الدين حافظ ، "حتى لا نعيش تحت التهديد النووي الإسرائيلي"، **الأهرام**،العدد 39489، 1995/1/18، ص 9.

(96) نحن وقنبلة إسرائيل النووية: **أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، المصور**، العدد 3667 ، 1995/1/20.

(97) القيادات الحزبية تحذر من مخاطر تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **جريدة الخضر، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/1/29.

(98) **الأهرام** : العدد 39503، 1995/2/1، ص 9.

إلى مركز مصر إساءة غير مقبولة ولا مشروعة، فليس متصورًا أن يكون هناك سلام ولدولة واحدة دون غيرها من دول المنطقة عصا نووية تشهرها وقتما تشاء[99].

كذلك أكدت التقارير الميدانية التي استطلعت أراء المواطنين في موقف مصر بشأن عدم التوقيع على المعاهدة ما لم توقع عليها إسرائيل أن هناك تأييدًا شعبيًا واسع النطاق بلغت نسبته 97.5 % ، وأشارت هذه التقارير التي شارك فيها أكثر من مائة باحث ينتمون إلى جهات رسمية مختلفة إلى أنه للمرة الأولى يحدث تأييدًا شعبيًا كبيرًا لوجهة نظر الحكومة في مسألة ما[100].

ووصفت جريدة الشعب أن توقيع مصر على الاتفاقية هو بكل وضوح وبلا موارية توقيع على وثيقة استسلام، وأعلنت الجريدة تأييدها للحكومة المصرية بكل ما أوتيت من قوة فى موقفها الرافض[101]، كما أعلن حزب الأحرار برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب تأييد الحزب الكامل لموقف الرئيس مبارك من التوقيع على المعاهدة والتي يرفض الكيان الصهيوني التوقيع عليها[102].

كما أعلنت الجمعية العامة لنقابة الصحفيين تأييدها لموقف الرئيس مبارك الرافض لتمديد المعاهدة لأجل غير مسمى بدون انضمام إسرائيل إليها[103]، كما أعلنت الجمعية العامة لنقابة الأطباء تأييدها لموقف الرئيس مبارك الرافض التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلا بعد توقيع إسرائيل عليها، وطالبت النقابة الرئيس بالتمسك بهذا الموقف[104].

---

[99] القضية النووية..قضية مستقبل مصر فى المنطقة، **الأهالى، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/22.

[100] تقارير ميدانية تؤكد:تأييد شعبى واسع لموقف مبارك من قضية حظر انتشار الأسلحة النووية، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/20.

[101] لا للتوقيع على معاهدة الاستسلام، **الشعب، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/24.

[102] فى اجتماع الامانة العامة للحزب: تأييد موقف مبارك من التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، **الأحرار،أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/19.

[103] **الأهرام**: العدد 39548، 1995/3/18، ص 1.

[104] الجمعية العمومية لنقابة الأطباء تطالب الرئيس بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/26.

كما دعا البعض إلى ضرورة انسحاب مصر من المعاهدة إذا لم تنضم إسرائيل إليها(*)، لكن الرئيس مبارك أعلن رفض مصر لخيار الانسحاب هذا، وصرح أن مصر لن تنسحب من المعاهدة لأن مصر دولة نادت من البداية بالتوصل إلى هذه المعاهدة[105]، ولقد فضلت مصر عدم الانسحاب لعدة أسباب منها: أن الانسحاب يعنى خروج مصر من مظلة المعاهدة كدولة غير نووية من مواجهة إسرائيل النووية، وذلك دون أي فرصة متاحة لمصر للوصول إلى أسلحة نووية تحقق التوازن بين الدولتين؛ كما أن الانسحاب لا يعطى مصر أية فرصة لتغير الوضع القائم، ورأت أن العمل على انضمام الدول التي لم تنضم للمعاهدة هو الأنسب من الخروج منها؛ أن الانسحاب سيحرم مصر من إمكان الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والمنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المعاهدة، وأن مصر لن نستفيد من إعلان انسحابها الفردي وفي الوقت نفسه فليس من المتصور أن يؤثر على مجريات الأمور، ومن ثم فإنه سيؤدي إلى عزل مصر والإضرار بمصالحها دون تحقيق أية فائدة أخرى؛ فالانسحاب يفقد مصر مصداقيتها في مطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة وسيضعف من قدراتها على الضغط على إسرائيل[106].

ويمكن القول بوجه عام أنه لم يحدث منذ سنوات أن تشكل رأى عام وطنى وشعبى متحد ومتوافق وراء قضية قومية مثلما حدث عندما أعلنت مصر فتح الملف النووى

(*) قد أثار مسألة الانسحاب هذه الدكتور مصطفى سلامة وكيل كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، والذي تحدث عن افتراض توافر الأغلبية اللازمة لمد العمل باتفاقية منع الانتشار النووي، وأن كل الدول الأطراف هذه الاتفاقية عليهم الانصياع لما ارتأته الأغلبية، أى أن رفض مصر الموافقة على سريان الاتفاقية لا يمنع من الالتزام بأحكامها، ورأى أن الحل أمام مصر آنذاك هو الانسحاب من الاتفاقية، وأن القانون الدولي يقر ما يطلق عليه التحلل المشروع من الالتزامات الدولية بمقتضى حق الانسحاب من المعاهدات الدولية، وأن انسحاب مصر لن يكون فيه أية مخالفة للالتزامات الدولية، وأنه طبقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة من الاتفاقية فإن لكل الدول الحق في الانسحاب من المعاهدة إذا رأت حوادث طارئة متعلقة بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها القومية العليا (تنص الفقرة الأولى من المادة العاشرة على "يكون لكل طرف الحق ممارسة منه لسيادته القومية حق الانسحاب من المعاهدة إذا قرر أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحة الوطنية العليا، ويجب عليه أن يبلغ جميع أطراف المعاهدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله، وينبغي أن يتضمن ذلك البلاغ بيانا عن الأحداث الاستثنائية التي يرى أنها تهدد مصالحه العليا)، وأكد الدكتور مصطفى سلامة أن شرط الظروف الطارئة ينطبق على الوضع المتمثل فى رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار، وأن مد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى يعد تكريسا أبديا لعدم المساواة فيما بين هذه الدولة ومصر، ومن ثم فان هناك تهديد مستمر للأمن القومي المصري وأن هذا يعد وضعا جديدا يبرر لمصر الانسحاب من المعاهدة، ومن ثم فإن حيازة إسرائيل المؤكدة للسلاح النووي ورفضها الانضمام للاتفاقية يشكل مع قابلية هذه الاتفاقية للسريان الدائم حوادث طارئة تبرر لمصر الحق في الانسحاب من المعاهدة. **الأهرام:** العدد 39541، 1995/3/11، ص 8.

(105) **المصدر السابق**: العدد 39545، 1995/3/15، ص 7.

(106) زينب عبدالعظيم محمد: **مرجع سابق**، ص 201،202.

الإسرائيلي، والمطالبة بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي، ورفضها المد اللانهائى للمعاهدة[107] .

ومن العرض السابق نجد أنه بسرعة شديدة أصبح المطروق على ألسنة الكثيرين فى مصر عبارة عدم توقيع الاتفاقية النووية إلا إذا وقعتها إسرائيل، ووصل الحماس ببعض المجلات إلى درجة أنها ذهبت تسأل عددًا من أصحاب الفكر والرأى هل توقع أو لا توقع مصر الاتفاقية ؟ وكان منطقيا أن تأتى إجابة الجميع برفض التوقيع، وقد أدى استخدام الفعل "**عدم التوقيع**" الذى تردد كثيرًا لفترة ردود أفعال صدمت الكثيرين عندما تبين لهم أن المعروض فى حقيقته لا يتعلق بتوقيع أو عدم توقيع، بل بتمديد المعاهدة وأن هذا التمديد سيسرى على الجميع سواء من وافق أو من رفض[108]، وتساءلت الصحف إنه إذا كانت موافقة مصر لن تقدم ولن تؤخر، وأن موافقة مصر على الاتفاقية قد تمت منذ التوقيع فى عهد عبدالناصر والتصديق فى عهد السادات؛ فلماذا كانت الضجة التي أثيرت حول فكرة عدم التوقيع واشتراط توقيع إسرائيل أولا مع أنها خارج الموضوع من الأصل؟[109]، وللرد على هذا التساؤل يمكن القول أن الحملة المكثفة التى شنتها مصر ضد البرنامج النووى الإسرائيلى قبيل مؤتمر التمديد لها أسباب عدة منها ما يلى:

1- كان ذلك التوقيت مناسبًا وذلك لقرب موعد تمديد الاتفاقية وضرورة خلق رأى عام دولى يساند مصر فى موقفها، ولا تستطيع دولة أن تكسب رأيًا عاما دوليًا دون أن تكسب الرأى العام داخلها أولا وفى منطقتها ثانيا.

2- كان ضروريًا أن تقرع مصر الأجراس بقوة حتى تمنع عملية التمديد الأبدى قبل انضمام إسرائيل أو ضمان انضمامها، أو على الأقل الحصول على ضمانات للدول غير النووية تحميها من أخطار الذين يملكون الأسلحة النووية[110].

ويمكن القول إجمالًا أن الموقف المصرى الرسمي والشعبي من التمديد كان يرفض التمديد الأبدي لاعتبارات عدة منها: أن المعاهدة قائمة على أسس تمييزية بين دول تمتلك أسلحة نووية قبل عام 1967 لا تخضع للتفتيش الدولي وتقتصر التزاماتها على عدم نقل الأسلحة، أو مساعدة الدول الأخرى فى إنتاج أسلحة نووية، وعدم إنتاج أسلحة جديدة، ومن

---

[107] عبير محمد عاطف الغندور: **مرجع سابق**، ص 402.

[108] صلاح منتصر: **السلام النووى**، ص 70.

[109] السيد النحاس، "الجريمة النووية ومحاكمة نظام الحكم"، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/2.

[110] صلاح منتصر: **مرجع سابق**، ص 76.

ثم فإن الهدف العام للمعاهدة وهو نزع عام كامل للسلاح النووي أي عالمية المعاهدة لم تتحقق ، ومن ثم فإن المد اللانهائي من شأنه أن يجعل الوضع التميزي أبديًا، كذلك هناك بعض النواقص الفنية والقانونية في المعاهدة منها أنه إذا انضمت دول نووية كإسرائيل أو الهند أو باكستان سيتم التعامل معها ضمن فئة الدول غير النووية بالرغم من امتلاكها أسلحة نووية، كذلك فإن المعاهدة لم تمكن الدول غير النووية الأعضاء فيها من الحصول على التسهيلات المقررة لها فيما يتصل بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية[111].

أما بالنسبة لتصورات اللجنة الاستشارية التي تم تشكيلها لتحديد موقف مصر من المد اللانهائي للمعاهدة، فقد أوصت اللجنة بالموافقة علي المد لأجل غير مسمى في حالة انضمام إسرائيل أو تعهدها بالانضمام، وبشرط علاج عيوب المعاهدة، وحددت اللجنة رؤيتها للموافقة على مد سريان المعاهدة لأجل غير مسمى في عده نقاط هي: انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وخضوع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش والضمانات الدولية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كذلك تعديل قرار مجلس الأمن رقم 255 الصادر في 1968 لأنه غير كافي كضمان للدول غير النووية واستصدار قرار مكمل له يهدف إلى إعطاء صلاحيات لمجلس الأمن وتحديد ضمانات كافية للدول التي قبلت طواعية التصديق على المعاهدة، والنص الصريح على تحرك فوري محدد من قبل مجلس الأمن تجاه الدول الحائزة لأسلحة نووية في حالة قيامها بالتهديد للدول غير الحائزة، كذلك امتناع الدول النووية عن تقديم تكنولوجيا متطورة تساهم في دعم البرامج النووية في أية دولة من دول منطقة الشرق الأوسط، كذلك التعهد بحماية الدول غير الحائزة من تعرض منشآتها النووية للأغراض السلمية والتي تخضع لنظام التفتيش والرقابة من قبل الوكالة الدولية لأية مخاطر، وحددت اللجنة عيوب المعاهدة التى يجب تداركها وهى: أنه لم تحقق المعاهدة شرط العالمية على الرغم من مرور خمسة وعشرين عامًا على سريانها فلا زالت دول كثيرة خارج النظام النووى الدولى، كذلك فإن المعاهدة لم تتقدم أية خطوة نحو تحقيق بقية أهدافها سواء فى النزع الشامل للسلاح النووى أو فى الحظر الشامل للتجارب النووية[112].

والخلاصة أن موقف مصر تجاه مسألة التمديد هو موقف مركب تتشابك فيه الاعتبارات العالمية المتعلقة بتقييم المعاهدة وتقدير فاعليتها فى تنظيم المسألة النووية

---

[111] **الأهرام**: العدد 39548، 1995/3/18، ص8.

[112] أمين أسبر: **السلام والتسلح النووي**،(دمشق، اتحاد الكتاب العرب،1995)، ص 115 ،116.

بالاعتبارات الإقليمية المتعلقة بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى وتهديده للأمن والاستقرار بها[113].

وقد أزعج الموقف المصرى الرافض للمد اللانهائى الإدارة الأمريكية التى مارست ضغوطًا كبيرة على مصر وصلت إلى حد التهديد بقطع المساعدات الاقتصادية عن مصر، بل وصل الأمر إلى إجراء الولايات المتحدة اتصالات مع دول أخرى كألمانيا وفرنسا وإقناعهم بعدم قبول الموقف المصرى إلى حد جعل وزير الخارجية الفرنسى يصف الموقف المصرى بأنه نوعًا من المزايدة[114].

2- جهود مصر أثناء انعقاد المؤتمر

لقد اتسمت حركة التفاعلات داخل المؤتمر ما بين تيارين رئيسيين: **الأول:** بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الدول الكبرى سواء في غرب أوروبا وروسيا واليابان كما يمكن إدراج الصين داخل نفس التيار، وطالبت هذه المجموعة من الدول بتمديد العمل بمعاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمى، ويبدو هذا الموقف مدفوعًا من جانب الولايات المتحدة بالرغبة في الإفادة من طبيعة التوازن الاستراتيجي العالمي في فرض ترتيبات عالمية دائمة في مجال منع الانتشار النووي، وهو التوازن الذي تتمتع بمقتضاه الولايات المتحدة بمكانة القطب الواحد المسيطر، أما التيار **الثاني:** فكان يضم غالبية دول العالم الثالث وتبني هذا التيار موقفًا متشككًا من مسألة التمديد اللانهائي للمعاهدة، وينبع هذا التشكك من وجود تحفظات عديدة لتلك الدول تجاه عملية منع الانتشار النووي لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بنقص الضمانات المتاحة للدول غير النووية، وتعقيد عملية الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ومعارضة هذه الدول للمعدلات البطيئة لعملية نزع السلاح النووي في العالم، فضلا عن رغبة الكثير من دول العالم الثالث في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القوى النووية الإقليمية في العالم الثالث مثل إسرائيل، الأمر

---

(113) **الأهرام**: العدد 39562، 1995/4/1، ص 8.

(114) محور أمريكى-أوربى ضد الموقف المصرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/19.

الذى دعا الكثير من هذه الدول إلى تبني مواقف تتراوح ما بين الامتناع عن التصويت والموافقة على تمديد محدود للمعاهدة[115].

فعلى الرغم من أن معظم دول العالم الثالث تؤيد من حيث المبدأ فلسفة منع الانتشار النووي، بل وتدعو إلى إخلاء جميع أقاليم العالم من الأسلحة النووية بصفة خاصة وأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، إلا أنها رأت أن المعاهدة مازال ينقصها الكثير حتى يمكن الموافقة على تمديدها تمديدًا أبديًا؛ فالكثير من دول العالم الثالث رأت أن التمديد الأبدي غير المشروط سوف يقنن من ملكية الدول غير النووية للسلاح النووي إلى الأبد، كما أنه سوف يقنن ملكية الدول النووية غير المعلنة للسلاح النووي إلى الأبد، ومنها إسرائيل بطبيعة الحال[116].

هذا بالنسبة للإطار العام داخل المؤتمر ، أما بالنسبة لجهود مصر داخل المؤتمر فنجد أصدق تعبير للموقف المصرى فى كلمة وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى أثناء انعقاد المؤتمر، فقد أشار فى كلمته لبعض النقاط كالتالى:

- أشار إلى أن مصر قد أيدت نظام منع الانتشار وانضمت إلى المعاهدة، وأنها تحرص على عالمية المعاهدة بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي دون استثناءات، وكذلك تحرص على مصداقيتها وعلى توازنها، وأكدت أن ذلك لن يتم إلا بقيام كافة الأطراف باحترام التزاماتهم، وإلا سيصبح نظام منع الانتشار نظامًا يراد به فرض القيود على البعض لصالح البعض الآخر، فضلا عن استثناء البعض الثالث إلى الأبد، وهو أمر لا يمكن أن تقبله مصر.
- طالب بضرورة العمل على دعم المعاهدة وتحقيق عالميتها وزيادة فاعليتها، وذلك عن طريق تقييم إنجازاتها بطريقة موضوعية تدعم الإيجابيات، واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة السلبيات التى أبرزتها التجربة.
- أكد أن التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة لم يكن على مستوى توقعات من وضعوها، والدليل على ذلك أن مخزون الأسلحة النووية أضخم بكثير مما كان عليه عند دخولها حيز النفاذ، وهو أمر يتنافي جذريًا مع الهدف الأساسي للمعاهدة، وأكد أن هذا

---

(115) أحمد إبراهيم محمود: **مؤتمر منع الانتشار النووى "الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل"**، السياسة الدولية، العدد 121، يوليو 1995، ص 174،173.

(116) **المرجع السابق**: ص 175،174.

المخزون فى سبيله للزيادة فى ظل عدم الاتفاق حول الحظر الشامل للتجارب النووية.

- انتقد استمرار التفاوت الشديد بين التزامات الدول الأطراف في المعاهدة، وأكد أنه تفاوت لا يتمشى مع المفهوم الجديد الذي يجب إرساؤه وترسيخه في العلاقات الدولية، وهو مفهوم العدالة والمساواة والأمن الجماعي في مناخ خال من المخاطر النووية، فضلا عن أن هذا التفاوت يتعارض مع روح المعاهدة وأهدافها.
- طالب الدول النووية بوضع إطار محدد لتخفيض وإزالة الترسانات النووية مع تحديد تواريخ مستهدفة لتنفيذ ذلك.
- أثار مسألة ضمانات أمن الدول غير النووية؛ فأكد أن استمرار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون ضمانات أمنية فعالة وملزمة قانونا تحميهم من مخاطر هذه الأسلحة التي التزموا طواعية بالتنازل عن حيازتها هو أمر مخيب للآمال ومحبط لأهداف منع الانتشار ، ولا يمكن أن يؤدي إلى الاطمئنان العالمي أو ترسيخ السلام الدولي.
- أشار إلى القصور الشديد في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ونقل هذه التكنولوجيا للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، فأشار إلى أن هناك دولا أعضاء فى المعاهدة تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية ولا يوجد أى غموض حول نشاطاتها، ومع ذلك تشكو من قيود تفرض عليها من مجموعات الرقابة على الصادرات، وأشار إلى المعاملة الانتقائية والمعايير المزدوجة التي تطبقها مجموعات الرقابة على الصادرات، وطالب بمراجعة أعمال هذه المجموعات، واقترح بلورتها لتصبح نظاما دوليا يضم جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ويقضي باشتراط تطبيق نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل الأنشطة النووية التي تخضع لولاية دولة ما قبل السماح بنقل التكنولوجيا أو المواد النووية إليها، وأنه يجب أن يستوي في هذا الدول الأعضاء في المعاهدة والدول الخارجة عنها.
- أعلن أن المعاهدة في استمراريتها إنما تؤكد القاعدة القانونية التي تقضي بضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي قاعدة لا يصح تجاهلها حتى من الدول غير الأطراف في المعاهدة، وإلا فإن العمل على تكريس نظام منع الانتشار يمنح الدول الخارجة على النظام وضعًا متميزًا غير عادل وغير منطقي.
- أوضح أن موقف مصر تجاه قضايا عدم الانتشار النووي هو تعبير عن سياسة راسخة وثابتة تمت ترجمتها إلى مواقف محددة على المستويين الدولي والإقليمي، وأشار إلى

ما تبذله مصر من جهود من أجل منع الخطر النووي وإزالته عن كاهل إفريقيا والشرق الأوسط، ومن ذلك جهدها المتواصل من أجل تحويل إفريقيا إلى قارة خالية من الأسلحة النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

- تطرق إلى الحالة في الشرق الأوسط، فأكد أن مسألة التسلح النووي الإسرائيلي لا تزال تشكل مصدرًا للقلق وتهديدًا لأمن المنطقة في مجملها، وأكد أن وجود برنامج نووي غير خاضع لنظام الضمانات على حدود مصر الشرقية يخلق وضعا شديد الخطورة بالنسبة لها، وطالب إسرائيل بالالتزام بالمواثيق الدولية، الانضمام إلى معاهدة مع الانتشار، وإخضاع كافة المرافق النووية بها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- أشار لفكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، وأوضح أن مصر اقترحت بدء عملية تفاوض رسمية حول أحكام وعناصر إنشاء منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وأن تلتزم كافة دول المنطقة بالانضمام إلى المواثيق الدولية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك في غضون فترة زمنية تتمشي مع التوصل لاتفاقيات سلام بين إسرائيل والأطراف المشتركة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبحث موضوع التفتيش، وإمكانات تبادل الزيارات التفتيشية على المرافق النووية. وأكد أن هذه الأفكار من شأنها أن تساعد على التوصل إلى شرق أوسط أكثر أمنا،كما أنها معاهدة عدم الانتشار في مصداقيتها واستقرارها.
- أكد أن تمادي إسرائيل في التخلف عن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لا يساعد على إحراز تقدم، بل سيؤدى إلي رفض دول المنطقة المد اللانهائي للمعاهدة بسبب وجود دولة تعيش في وسطهم تتمتع باستثناء يتيح لها الاحتفاظ ببرنامج نووي خارج إطار الشرعية الدولية يمكن أن يهدد استقرارهم وأمنهم.
- أكد أن الاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يسود في ظل وجود خلل أمني أو تميز عسكري لن يحقق مصلحة لأحد ولا يمكن أن يخدم السلام الإقليمي ولا السلم والأمن الدوليين، وأنه رغم كل جهود مصر لم تستجب إسرائيل لكل ما طرحته مصر من مقترحات رغم أن إسرائيل تتمشى مع توافق الآراء حول قرار الجمعية العامة الداعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي يدعو أطراف المنطقة للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، كما طالب إسرائيل بمراجعة موقفها، وبأن تلتزم بمثل ما يلتزم به جيرانها في المنطقة فيما يخص منع انتشار الأسلحة النووية، كذلك

ناشد أطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية العمل المستمر لضمان التزام كافة دول المنطقة بسياسات تتفق مع أهداف ومقاصد المعاهدة.

- أشار إلى أن مصر وقعت على المعاهدة ثم صدقت عليها على أساس أن ذلك سيشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات مشابهة، ولم يحدث أي تحرك جدي في هذا الاتجاه، وأضاف أن تكريس الأمر الواقع بتطبيق المعاهدة على دول الشرق الأوسط بشكل دائم عدا إسرائيل يشكل خللا خطيرًا يهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأكد أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تاريخية بالغة الحساسية والأهمية يتم فيها إرساء أساس العلاقات المستقبلية السلمية في المنطقة؛ الأمر الذي لا يمكن أن يقوم إذا ما طبقت في إطاره معايير مزدوجة أو سمع بأوضاع تمييزية لطرف دون آخر.
- أكد أن مصر وإن كانت تؤيد المعاهدة رغم ما يشوبها من نواقص، فإنها لا تستطيع اتخاذ موقف مؤيد للتمديد اللانهائي لسريان المعاهدة، لأن الأوضاع الإقليمية لا تزال غير مستقرة بل غير مشجعة على الإطلاق، وأعلن أن مصر تعتزم على الرغم من ذلك المشاركة بنشاط في أعمال المؤتمر، وأوضح أن قرار التمديد لابد أن يكون مرتبطًا بخطوات محددة نحو تحقيق أهداف منع الانتشار وعالمية المعاهدة بما يدعم من فاعليتها خاصة بالنسبة إلى إيجاد توازن بين مسئوليات كافة أطرافها، والوصول إلى اتفاقيتين لحظر التجارب النووية ومنع إنتاج وتخزين المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وتزويد الدول غير النووية بضمانات حقيقية قانونية وملزمة واستفادة كافة الدول من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[117].

كما تقدمت مصر للمؤتمر بورقة عمل بعنوان المناطق الخالية من الأسلحة النووية جاء فيها ضرورة أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الآتي :

1- يحث المؤتمر جميع دول الشرق الأوسط على اتخاذ خطوات عملية وعاجلة تعد ضرورية لإنشاء منطقة من هذا القبيل في الإقليم.

2- ريثما يتم إنشاء هذه المنطقة يدعو المؤتمر جميع دول المنطقة التي لم تفعل ذلك بعد، وبصفة خاصة إسرائيل التي يوجد لديها برنامج نووي له شأن إلى أن تعلن رسميًا أنها ستمتنع عن تطوير أية أسلحة نووية أو إنتاجها أو اختبارها أو حيازتها بطريقة أخرى ،

---

[117] UN : 1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, Final Document , Part III , Summary And Verbatim Records, New York, 1996, p. 78,79, 80. **الأهرام**: العدد 39582، 21 /1995/4، ص6

وعن السماح بتخزين أية اسلحة نووية أو أية أجهزة نووية تفجيرية في أراضيها أو في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وإلى الانضمام فورًا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى إخضاع أسلحتها النووية وجميع أنشطتها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3- يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولاسيما الدول الوديعة (يقصد بالدول الوديعة الولايات المتحدة وروسيا وهى الدول التى تودع لديها وثائق التوقيع والتصديق على المعاهدة) على ألا تألو جهدًا لضمان انضمام جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى المعاهدة وإنشاء المنطقة المذكورة .

4- يشير المؤتمر إلى الاقتراح المقدم من مصر فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، ويسلم بأن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم إسهامًا كبيرًا في إزالة المخاطر التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين[118].

كما أثارت مصر أثناء المؤتمر مسألة ضمانات من الدول الغير نووية كما سبق الإشارة.

وفى التاسع من مايو 1995 تقدمت مصر ومعها ثلاث عشرة دولة عربية أخرى وهى الأردن ،البحرين، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، العراق، قطر، الكويت، المغرب، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، واليمن بمشروع قرار أعلنت فيه هذه الدول عن بالغ قلقها إزاء استمرار وجود مرافق نووية إسرائيلية لا تخضع للضمانات فى الشرق الأوسط، وتطالب إسرائيل أن تنضم دون إرجاء لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع كافة أنشطتها النووية تحت الضمانات الكاملة للوكالة، وتطلب إلى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأجهزة نقلها إلي جانب الامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد تعوق بلوغ هذه الأهداف إلى حين إنشاء هذه المنطقة، وتطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمد يد التعاون وأن تبذل جهدها من أجل كفالة القيام على نحو مبكر وناجح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل وذلك في الشرق الأوسط، وتدعو الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى النظر على سبيل

---

[118] **UN**: 1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, **op.cit,** p.359,360.

الأولوية في القيام كتدبير مؤقت بتوفير تأكيدات أمنية لدول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[119] .

إلا أن العرب لم ينجحوا فى سعيهم لإصدار القرار المذكور نتيجة الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة، والتى أدت إلى تسوية تحول بموجبها مشروع القرار العربي إلي نداء لجميع دول الشرق الأوسط دون تحديد إسرائيل بالاسم للانضمام إلى المعاهدة[120]، وتفصيل ذلك أن الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا قد رفضوا هذا المشروع، وقدموا مشروعات بديلة يطالب أحدها كمناورة سياسية دولة الإمارات المتحدة و سلطنة عمان وجيبوتي بالانضمام إلى المعاهدة إلى جانب إسرائيل، ولكن الدول العربية المذكورة رفضت هذا المشروع كما هو متوقع؛ فتم تقديم مشروع أخر يدعو جميع دول منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة الانضمام إليها، وهو المشروع الذي تم إقراره بعد أن سحبت الدول العربية مشروعها والذي لم يحظ بالأغلبية المطلوبة[121]؛ فالمشروع الأمريكى الروسى البريطانى تم تقديمه فى العاشر من مايو فى اليوم التالى للمشروع العربى، ونص هذا المشروع فى مادته الرابعة على أهمية الاضطلاع فى وقت مبكر بتحقيق الانضمام العالمى إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط التى لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك دون استثناء وفى أقرب وقت ممكن[122]، وهكذا قامت هذه الدول بشطب اسم إسرائيل من القرار وجعلته عاما؛ فسحبت الدول العربية مشروعها وتبنته هذه الدول الثلاث وصدر بمشيئة هذه الدول[123].

ويمكن القول أنه من الناحية العملية قد جرى خلال المؤتمر تجاهل جميع مطالب دول العالم الثالث سواء تلك الخاصة بالحصول على ضمانات حقيقية في مواجهة احتمالات استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، أو تلك المتعلقة بضرورة اتخاذ المؤتمر موقفا حاسما في مواجهة

---

[119] **UN:** 1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons**, op.cit,**: p .241,242.

[120] أمين أسبر: **مرجع سابق**، ص 117.

[121] أحمد سيد حسن، "بعد انتهاءالمعركة النووية لصالح أمريكا وإسرائيل (ما الخطوة المصرية القادمة؟)"، **الأهالي، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/5/17.

[122] **UN**: 1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, **op.cit**, p.243,244.

[123] هيثم الكيلانى، "حال الأمن العربى بعد المعاهدة النووية"، **شؤون الأوسط** ، العدد 41، يونيو 1995، ص 24.

الدول النووية الإقليمية في العالم الثالث ولاسيما إسرائيل، كما أن المؤتمر لم ينتهي إلى اتخاذ خطوات عملية لتسريع عملية نزع السلاح النووي من جانب القوى الخمس الكبرى في العالم[124].

وقد انتهت أعمال المؤتمر إلى مجموعة محددة من القرارات التي اتخذت صورة صفقة متكاملة يمكن إيجازها في ثلاثة مكونات: **أولها:** يتمثل في تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى بفعل وجود أغلبية من الدول المؤيدة لهذا التمديد، وجاء هذا التمديد بدون تصويت استنادًا إلى وجود أغلبية من الدول التي تؤيد هذا الخيار، ويتمثل **ثانيها:** في التأكيد على ضرورة الامتثال الكامل لجميع دول العالم لأحكام المعاهدة وانضمام جميع الدول إليها بإعتبار ذلك أمورًا لابد منها للسلم والأمن الدوليين وإزالة أسلحة الدمار الشامل، واستكمال عملية إبرام معاهدة نزع السلاح بصورة كاملة في ظل رقابة دولية شديدة وفعالة، وأخيرًا تتمثل النتيجة **الثالثة:** في دعوة المؤتمر لجميع دول الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى المعاهدة؛ حيث أصدر المؤتمر قرارًا خاصًا بمنطقة الشرق الأوسط بناء على طلب المجموعة العربية، ويقضى هذا القرار بضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بإعتبار ذلك يسهم ضمن أشياء أخرى في إحلال السلام في المنطقة، مع دعوة جميع الدول إلى عدم اتخاذ أي خطوات تعرقل إجراء هذا الهدف، فضلا عن ضرورة اتخاذ جميع الدول لخطوات عملية للتقدم عمليا نحو إنشاء هذه المنطقة، فضلا عن دعوة جميع الدول الأخرى غير المنضمة إلى المعاهدة بالانضمام إليها، وأن تقبل تلك الدول إلتزام ملزما قانونيًا ودوليًا بألا تحوز أسلحة نووية، والواقع إن هذه النتائج تظل أدني بكثير مما كان مأمولا من جانب دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة[125].

ويمكن إرجاع هذا الحصاد الهزيل للمؤتمر نتيجة للضغوط المكثفة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على دول العالم الثالث بهدف تليين موقفها من مسألة التمديد الأبدي للعمل بمعاهدة منع الانتشار النووي، والتي وصفها وزير الخارجية المصري عمرو موسى بأنها ضغوطًا لم تشهد لها الدبلوماسية الدولية مثيلا خلال القرن العشرين بأكمله، والواقع أن الإدارة الأمريكية حرصت على إغلاق كافة المنافذ المتاحة أمام دول العالم الثالث في هذا الشأن، وذلك أنه عندما كان هناك احتمال إجراء تصويت على

---

(124) أحمد إبراهيم محمود: **مرجع سابق**، ص 173.
(125) أحمد إبراهيم محمود: **مرجع سابق**، ص 177.

مسألة التمديد رفضت الولايات المتحدة بضراوة فكرة أن يكون التصويت سريًا وطالبت بضرورة أن يكون التصويت علانيًا بقصد إحراج الدول التي تتخذ موقفًا مناوئًا ومعرفة تلك الدول على وجه التحديد بهدف التمهيد لفرض عقوبات اقتصادية عليها حال استمرارها فى تبنى هذا الموقف، أضف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية حرصت على اتباع استراتيجية التفتيت في مواجهة دول العالم الثالث والدول العربية التي كانت تتبني موقفًا مناوئًا خلال المؤتمر لمنعها من بناء تكتل قوي فيما بينها[126] .

وهكذا تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون أن تنضم إسرائيل إليها، ومن ثم فإن هذا التمديد اللانهائي والذي تم بتدخل أمريكي مباشر إنما أطلق يد إسرائيل في تطوير قدراتها النووية دون تحمل أية مسئولية أمام أي قانون أو هيئة دولية، في حين غل أيدي الأخرين الذين تقيدوا بالتزامات تفرضها عليهم تلك المعاهدة في مجال امتلاك القدرات النووية[127].

ويمكن القول أن الإخفاق الجزئي الذي أصاب المواقف العربية خلال مؤتمر منع الانتشار إنما هو عائد إلى تبني الدول العربية لموقفًا مناهضًا لموقف القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي من دون وجود قوة دولية كبري مؤيدة للموقف العربي؛ الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى توليد صعوبات كبيرة في مواجهة المطالب العربية خلال المؤتمر[128].

3-الموقف المصرى من قرارات المؤتمر

فى كلمة مصر التى ألقيت فى ختام المؤتمر بعد إصدار المؤتمر قراراته أكد وفد مصر أنه يسجل وبكل وضوح موقف مصر كالتالى :

- إن مصر ترى أن الأسلوب الذي اتبع في الوصول إلى مد أجل المعاهدة أبديًا لم يكن الأسلوب الأمثل وقد يؤدي ذلك إلى آثار سلبية، وأن مصر تري أن القرارات الأربعة التي صدرت في صفقة متكاملة تعبر عن اهتمامات وأولويات أطراف المعاهدة وتؤكد على أهمية استمرار سريان المعاهدة وأهمية الالتزام بمبادئها، وسرعة تحقيق أهدافها وإجراء مراجعة فعالة لعملها، فضلا عن إعطاء أولوية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط لضمان

---

(126) **المرجع السابق:** ص 177، 178.
(127) زينب عبدالعظيم محمد: **مرجع سابق**، ص199.
(128) أحمد إبراهيم محمود**: مرجع سابق**، ص 178.

انضمام دول المنطقة كافة إلى المعاهدة بحيث تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

- إن تأييد مصر لأهداف المعاهدة ومقاصدها ينبثق من إيمان واسع بضرورة منع انتشار الأسلحة النووية، وصولا إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة الأكثر فتكًا والأكثر دمارًا، ومن اقتناع ثابت بأن امتلاك السلاح النووي لأية دولة في الشرق الأوسط يعتبر تهديدًا لأمن جميع دول المنطقة، وما يستتبع ذلك من عواقب وخيمة إقليميًا ودوليًا، فضلا عن ما تؤدي إليه سياسة الكيل بمكيالين من اختلال في موازين التعامل الإقليمي والدولي.
- ضرورة العمل على معالجة مواطن الضعف وأوجه القصور في تنفيذ المعاهدة،وطالب بضرورة الإسراع في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأشار إلى عدم توفير أحكام المعاهدة لأي ضمانات لحماية أمن الدول غير النووية، وعدم توفير قراري مجلس الأمن 255 لسنة 1968 و 984 لسنة 1995 ضمانات أمن رادعة تكفل الحماية اللازمة للدول غير النووية، وطالب كذلك بتدعيم نظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة كفاءته.
- طالب جميع أطراف المعاهدة وبصفة خاصة الدول النووية بضرورة التنفيذ الدقيق لأحكامها دون تمييز، وأكد أنه في غياب عالمية المعاهدة فإن مخاطر انتشار الأسلحة النووية ستظل قائمة وستتعاظم بمرور الوقت، وأكد كذلك إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشهد وضعًا يكرس هذه المخاطر نظرًا لقدرات إسرائيل النووية المبهمة غير الخاضعة للإشراف الدولي.
- أشار إلى إن استمرار الشكوك حول انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينذر بسباق تسلح إقليمي بكل ما يحمله ذلك من مخاطر ، فضلا عن ما يحمله أيضا من رسالة إلى أطراف المعاهدة من أن إنضمامهم إليها لم يحقق لهم الأمن والاستقرار إزاء المخاطر النووية الإسرائيلية، وأعلن أن مصر سوف تقوم بإبلاغ مجلس الأمن بما تقدم وتطالب المجلس بضرورة اضطلاعه بمسئولياته لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل وفق أحكام الميثاق ، كما أكد أن مصر ستعمل في لجنة الحد من التسلح في الشرق الأوسط على تكثيف جهودها ولاتخاذ خطوات محددة وملموسة في هذا المجال الحيوي لأمن المنطقة وأمن العالم أجمع.

- أكد أن خيار التمديد اللانهائي للمعاهدة قبل تحقيق عالميتها إنما يغفل حقيقة جوهرية هي أنه يمثل في واقع الأمر مطالبة لدول عديدة وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط بتحمل التزامات ذات طبيعة أبدية في مجال عدم إنتشار الأسلحة النووية دون أن يقابلها مطالبة مماثلة أو التزام مماثل من جانب إسرائيل ، الأمر الذي يكرس خللًا كبيرًا في الحقوق والواجبات بشكل يهدد الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي.
- أكد أن مصر سوف تظل تعمل مؤيدة بتوجهها الثابت نحو السلام ومدعومة بأحكام المعاهدة وأهدافها نحو تحقيق عالمية المعاهدة، وبصفة خاصة نحو انضمام إسرائيل إليها حتى تكتمل مقومات السلام وبناء الثقة في المنطقة ارتكازًا على العدل والمساواة وتحقيق الأمن المتوازن لجميع الأطراف.
- أكد أن مصر لا تؤيد المد اللانهائي في ظل الاعتبارات الموضوعية والأمنية السابق الإشارة إليها، وعليه فإن مصر لم تنضم إلى الدول التي اختارت المد اللانهائي؛ حيث أن المعاهدة لكي تكون أبدية فإنها يجب أن تكون عالمية دون أي تمييز وباتفاق جميع الأطراف[129].

وأكد السيد عمرو موسى أن مصر وإن كانت لم تحقق إنجازًا بالمعنى الصريح؛ لكنها حققت نجاحات منها أن تضامنت الدول العربية كلها على موقف واحد وساندت مصر، وأن الدول التى رحبت بالمد اللانهائى لم يكن من بينها دولة عربية واحدة مما يؤكد أن موقف مصر كان تعبيرًا عن إجماع إقليمي، وكذلك من النجاحات كسر فكرة صدور قرار المد بتوافق الأراء كما كانت تريده الدول الكبرى وصدوره بالأغلبية، وكذلك كشف السرية عن البرنامج النووى الإسرائيلى[130] .

وباستعراض كلمه مصر نستطيع أن نقول أن هناك عده ثوابت للموقف المصري في أعقاب مؤتمر التمديد وهى :

- تأكيد مصر استمرارها في تطبيق نصوص المعاهدة خاصة وأن القرار الصادر ملزم لكل الدول الموقعة على المعاهدة.
- أكدت مصر أنها ستلجأ لمجلس الأمن الدولي لطرح قضية البرنامج النووي الإسرائيلي غير المعلن باعتباره يشكل تهديدًا للأمن القومي المصري والعربي، وأنها ستطالب

---

[129] **UN**: 1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, Part III, **op.cit** p.181,182,183.

[130] **الأهرام**: الأعداد 39604، 39609، 14-1995/5/18 ، ص 3،1.

مجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسئولياته لإخلاء منطقه الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

- أكدت مصر رفضها لقرار التمديد اللانهائى، وأكدت أن المعاهدة لكى تكون أبدية لابد أن تكون عالمية أولا.
- انتهاء المؤتمر والتمديد الأبدى لا يعنى انتهاء أزمة البرنامج النووي الإسرائيلي.

ويمكننا القول أن مصر قد وقفت وقفة مشرفة تعبر عن إدراك كامل فى ذلك الوقت للمخاطر المحيطة بالأمن القومي المصري، والمتمثلة فى البرنامج النووي الإسرائيلي، إلا أن القوى السياسية الكبرى المسيطرة على مجريات السياسة العالمية حالت دون تحقيق ما كانت تربو إليه مصر من عدم المد اللانهائى بدون انضمام إسرائيل، ولكن فى الوقت نفسه إذا كانت مصر قد وقفت وقفة مشرفة إلا أن هذا لا يعنى أن هناك بعض الأخطاء قد ارتكبت، وكان أهم هذه الأخطاء عدم الدقة من البعض عند عرض القضية على الرأى العام حيث كان التركيز طوال الفترة السابقة على عقد المؤتمر على فكرة عدم التوقيع على الرغم من علم الجهات المسئولة أن القضية لا علاقة لها بعدم التوقيع وأن المؤتمر ستتخذ قراراته بالأغلبية وستسرى على الجميع من وافق ومن رفض، أما إذا كانت الجهات المسئولة لم تكن تعلم ذلك عند تعاملها مع الأمر فهذا يعتبر خطأ فى حد ذاته؛ فلو كان هناك تحرى للدقة عند عرض الأمر على الرأى العام لأمكن التوصل من خلال الحوار المجتمعى إلى أبعاد أخرى للموقف المصرى ، إلا أن هذه الأخطاء لا تقلل من الموقف المصرى العام من القضية والذى يثمنه الباحث.

ويدعم رأى الباحث بأن مصر وقفت وقفة مشرفة ما أكده الكاتب الصحفى صلاح منتصر فى رده على التساؤلات التى ثارت فى أعقاب المؤتمر، والتى تساءلت هل كل ما حدث كان رصاصة فارغة أحدثت دويًا ولم تصب هدفا؟ وفيما كانت تعبئة الرأى العام المصرى والعربى إلى هذا الحد؟ وهل أخطأت مصر عندما أثارت هذه العاصفة التى أثارتها وبهذه الحدة خصوصًا أنها كانت تعرف من البداية أن الاتفاقية ليس فيها توقيع جديد، وأن ما تقره الأغلبية سوف تخضع له مصر سواء رضيت أم لم ترض؟ ويرى صلاح منتصر أن مصر لم تخطئ عندما أثارت هذه العاصفة، وبالحدة التى أثارتها بها، وإن كان من باب تقرير الواقع تسجيل خطأ استخدامها فعل "**عدم التوقيع**"؛ حيث لم يكن الأمر يحتاج إلى توقيع أو امتناع عن التوقيع، ولكن ذلك لا يلغي أن مصر أرادت أن تبرز موقفها بوضوح، وأنها استخدمت نبرة عالية كانت مطلوبة لتنبه وتحشد رأيًا عامًا مطلوبًا

لتظل القضية بعد ذلك في ضمير كل مصري وكل عربي، وتعرف إسرائيل أن الأمر ليس خلافا بين حسني مبارك ورابين وبين عمرو موسى وبيريز، بل هو تعبير عن مشاعر أمة بأكملها تجاه دولة تريد أن تفرض السلام بالقنبلة النووية[131].

ختاما يمكن القول أنه علي مر السنين شاركت مصر بنشاط في المفاوضات والمداولات المتعلقة بمسائل نزع السلاح داخل مختلف محافل نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بهدف الإسهام في تحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل؛ فمصر تقوم دائمًا تمشيًا مع امتثالها الشديد لميثاق الأمم المتحدة بدور قيادي في الجهود الدولية لنزع السلاح، كما كانت مصر دائما من المساندين بقوة لدور الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ فلقد سعت مصر باستمرار ودون هوادة في الإطارين الإقليمي والدولي إلي إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل نظرًا لاقتناعها القوى بأن هذه الأسلحة تشكل خطرًا كبيرًا بالنسبة لبقاء الإنسانية؛ فمصر كانت من أوائل الدول التي دعت إلي إنشاء معاهدة دولية لحظر الأسلحة، وكان لمصر دور هام في مفاوضات عقد المعاهدة النووية لمنع الانتشار، وقد شاركت بدور إيجابي في الإعداد لها، بل لقد كان لها صوت مسموع وقامت بخطوة هامة عندما نجحت في إزالة العقبات التي كانت تسد الطريق على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتمنعهما من مناقشة بنود الاتفاقية، وقد قدمت إليهما اقتراحًا من ثلاث خطوات كان له الدور الأكبر فى تخطى العقبات والوصول إلى الاتفاقية، وقد اكتفت مصر بالتوقيع على المعاهدة في الأول من يوليو 1968 إلا أنها لم تعرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها إلا في فبراير 1981، ويرجع سبب عدم تصديق مصر على المعاهدة هو الرفض الإسرائيلي الانضمام للمعاهدة، ورفض أي شكل من أشكال الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية، وهو الرفض الذى لا زال مستمرا حتى يومنا هذا، وفى فبراير 1981 صدقت مصر على المعاهدة، وساقت الجهات الرسمية عدة مبررات لذلك من أهمها حاجة مصر الماسة لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية، وأن التصديق على المعاهدة من جانب مصر ستكون خطوة تدفع إسرائيل إلى مزيد من التروي والتفكير في الانضمام مستقبلًا للمعاهدة ونبذ تصنيع السلاح النووي، خاصة فى ظل مناخ السلام السائد بعد عقد معاهدة السلام 1979، وقد أكدت الدراسة أن مصر قد ارتكبت خطأ استراتيجيًا بتوقيعها على المعاهدة بدون الحصول على ضمانات تؤكد حصولها على الطاقة

---

[131] صلاح منتصر: **مرجع سابق**، ص 87،88.

النووية أو ضمانات تؤكد انضمام إسرائيل للمعاهدة، وأن مصر بتصديقها على المعاهدة قد دفعت ثمن دخولها المجال النووي مقدمًا، وعلى الرغم من دفع الثمن مقدمًا إلا أن مقابل هذا الثمن لم يتم الحصول عليه حتى الأن؛ فاليوم وبعد مرور أربعين عامًا على تصديق مصر لم تتمكن مصر من إنشاء مفاعلات للأغراض السلمية، ولم تنضم إسرائيل للمعاهدة، ولم يتم التنفيذ الفعلي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط؛ فالتصديق المصري لم يكن له أي فائدة ولا عائد على مصر.

وعلى مر السنين واصلت مصر دعمها النشط للمعاهدة باعتبارها حجز الزاوية في جهود نزع السلاح الرامية للقضاء علي الأسلحة النووية والحفاظ علي السلام والأمن الدوليين، وكذلك دعت مصر بصفة دائمة إلي معالجة أوجه القصور في المعاهدة حتي تتحقق لها صفة العالمية وتنضم إليها كل الدول، وفى عام 1995 عندما حان وقت تمديد المعاهدة عارضت مصر التمديد الأبدي للمعاهدة بوضعها الذي هي عليه؛ فقد كان هناك إصرار رسمي على عدم الموافقة على المد اللانهائي بدون انضمام إسرائيل للمعاهدة، وقد أيدت القوى السياسية فى مصر بجميع طوائفها الموقف الرسمي للحكومة المصرية الذى ربط بين الموافقة على قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، ولكن مؤتمر تمديد المعاهدة قرر تمديدها إلي أجل غير مسمى وكان هذا التمديد يسري على كل الدول سواء التى وافقت أو التى رفضت مما كان يعنى سريانه على مصر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

مجموعة وثائق الأمم المتحدة

- **وثائق مجلس الأمن UN: Security Council**

- Resolutions And Decisions Of The Security Council 1968, Security Council, Official Records, **Twenty-Third Year, New York, 1970.**

- **وثائق الجمعية العامة UN: General Assembly**

UN: General Assembly, Thirteenth Session, 1958: –وثائق الدورة الثالثة عشرة

-First Committee**,** 953rd meeting, **17 October 1958.**

-First Committee, 970th meeting, **31 October 1958.**

UN: General Assembly, Fourteenth Session,1959: –وثائق الدورة الرابعة عشرة

-Prevention Of The Wider Dissemination Of Nuclear Weapons, Report of the First Committee, **A/4286, 18 November 1959**.

-Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Fourteenth Session, 15 September - 13 December 1959, **No. 16 (A/4354).**

UN: General Assembly, Fifteenth session,1960: –وثائق الدورة الخامسة عشرة

-Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Fifteenth session, Vol. I, 20 September-20 December 1960, **No. 16 (A/4684).**

UN: General Assembly, Sixteenth Session,1961: –وثائق الدورة السادسة عشرة

-Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Sixteenth Session ,Vol. I , 19 September 1961 - 23 February 1962 , **No. 17 (A/5100).**

UN: General Assembly, Twentieth Session,1965: –وثائق الدورة العشرون

-First Committee, 1359th Meeting**, A/C.1/SR.1359 , 22 October 1965.**

-Resolutions Adopted By The General Assembly During Its Twentieth Session 21 September - 22 December 1965, **No. 14 (A/6014).**

-وثائق الدورة الثانية والعشرون UN: General Assembly, Twenty-Second Session,1967:

-Preparatory Committee For Conference Of Non-Nuclear Weapon States, Security Guarantees In The Context Of Measures To Prevent The Spread Of Nuclear Weapons, **A/CONF.35/PC/L.14, 12 September 1967.**

-Preparatory Committee For Conference Of Non-Nuclear Weapon States, Security Guarantees In The Context Of Measures To Prevent The Spread Of Nuclear Weapons, **A/CONF.35/PC/L.15, 12 September 1967.**

-وثائق الدورة الحادية والخمسون UN: General Assembly, Fifty-First Session,1996:

-1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, **Final Document, Part II**, Documents Issued At The Conference.

-1995 Review And Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons , **Final Document , Part III** , Summary And Verbatim Records.

ثانيا: الوثائق المنشورة

الوثائق العربية

-**مضابط مجلس الشعب:** الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، 2/16 /1981.

-وزارة الخارجية: **مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،** (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1981).

ثالثا: المؤلفات والدراسات

أ - المؤلفات والدراسات العربية

1-آ. منز، وأخرون: **دقيقتان فوق بغداد: قصة الغارة على المفاعل الذرى العراقي،** ترجمة: نديم الجيرودي، أحمد غسان سبانو،(دمشق ، دار قتيبة، 1985).

2-أمين أسبر: **السلام والتسلح النووي،**(دمشق، اتحاد الكتاب العرب،1995).

3-جوزيف روتبلات، وأخرون: **عالم نظيف من السلاح النووى هل هو مرغوب؟ هل يمكن صنعه؟،** ترجمة: أدهم السمان، (دمشق، دار طلاس، 1994).

4-حسن نافعة: **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور النظام الدولي منذ 1945**، (الكويت،عالم المعرفة، 1995).

5-رياض الراوي: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2008).

6-زينب عبدالعظيم محمد: **الموقف النووى في الشرق الأوسط أوائل القرن الحادى والعشرين**، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007)

7-سمير محمد فاضل: **المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم**، (القاهرة، عالم الكتب، 1976).

8-صلاح منتصر: **السلام النووى**، (القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، 1995).

9-عبدالفتاح محمد إسماعيل: **جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح**، (القاهرة، مطبعة دار العالم العربى، 1972).

10-علي محمد سلام: **موسوعة الأعلام المصرية خلال العصر الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، مشاهير السياسة " زعماء –ملوك – رؤساء – قادة – برلمانيون – سفراء"**، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ،2006).

11-عمر بن عبدالله بن سعيد البلوشي: **مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي**، (بيروت، منشورات الحلبى الحقوقية، 2007).

12-فرانك بارنى: **القنبلة الخفية سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط**، ترجمة: هشام عبدالله، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991).

13-لينوس باولنج: **الأسلحة النووية ومستقبل الإنسان**، ترجمة: محمد محجوب، (القاهرة، دار المعرفة، 1959).

14-محمد مصطفى عبدالباقى: **القنبلة الذرية والإرهاب النووى**، (قليوب، مطابع الأهرام التجارية، 1995).

15-محمد منير مجاهد: **مصادر الطاقة في مصر وأفاق تنميتها**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2002).

ب – المؤلفات والدراسات الأجنبية

-Saira Khan: **Nuclear Proliferation In Protracted Conflict Regions "A Comparative Study Of South Asia And The Middle East**, A Thesis Of Doctor Of Philosophy, Department Of Political Science, McGill University, Montreal,Canada, 1999.

رابعا: الرسائل الجامعية

رسائل الدكتوراه

1- عادل محمد احمد على: السياسة النووية لمصر "1955-1986", رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

2- عبير محمد عاطف الغندور: السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تجاه مصر حالة معاهدة حظر الانتشار النووى " 1993-2000 "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، 2003.

خامسا : البحوث والمقالات

أ- البحوث والمقالات العربية

3- أحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووى (الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل)"، **السياسة الدولية**، العدد 121، يوليو 1995.

4- أحمد سيد حسن، "بعد انتهاءالمعركة النووية لصالح أمريكا وإسرائيل (ما الخطوة المصرية القادمة؟)"، **الأهالي، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/5/17.

5- أحمد عثمان، "جهود الأمم المتحدة نحو عقد معاهدة لتحريم نشر الأسلحة الذرية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، مجلد 24، 1968.

6- أمين هويدى، "مخاطر التهديد النووي في الشرق الأوسط"، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 102، يونيو 2000.

7- تقارير ميدانية تؤكد:تأييد شعبى واسع لموقف مبارك من قضية حظر انتشار الأسلحة النووية، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/20.

8- الجمعية العمومية لنقابة الأطباء تطالب الرئيس بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/26.

9- حسين خلاف، "ضمانة الدول الذرية للدول غير المسلحة ذريا ضد الاعتداء الذرى"، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، مجلد30، 1974.

10- خليل إسماعيل الحديثي، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضى الرابع)"، **المستقبل العربي** ، العدد 175، مجلد 16، 1993.

11- زكريا أحمد حسين، "الخيار النووى والخيارات العسكرية البديلة"، **مجلة المستقبل العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد24، عدد271، سبتمبر 2000

12- السلام الشامل لا يتحقق مع قوه نووية إسرائيلية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية** ، 1995/1/15.

13- السيد النحاس، "الجريمة النووية ومحاكمة نظام الحكم"، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/2.

14- صلاح الدين حافظ ، "حتى لا نعيش تحت التهديد النووي الإسرائيلي"، **الأهرام**، العدد 39489، 1995/1/18.

15- عبدالعظيم حماد، "القصة الخفية لمعركة مصر حول تجديد اتفاقية منع الانتشار النووى"، **الأهرام**، العدد 39482، 1995/1/11.

16- عصام بن عابد الثقفى، "**المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بنزع السلاح**"، **مجلة الدبلوماسى**، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 21، ديسمبر 2001.

17- علاء الفقى، "إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (الجوانب القانونية)"، **مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، العدد 20، يوليو 2004.

18- عمرو موسى، "استثناء إسرائيل من الحظر النووى يؤدى إلى الفوضى"، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية**، 1995/2/16.

19- فى اجتماع الامانة العامة للحزب: تأييد موقف مبارك من التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، **الأحرار،أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/19.

20- القضية النووية..قضية مستقبل مصر فى المنطقة، **الأهالى، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/22.

21- القيادات الحزبية تحذر من مخاطر تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **جريدة الخضر، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/1/29.

22- لا للتوقيع على معاهدة الاستسلام، **الشعب، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/2/24.

23- مبارك يرفض المد اللانهائى للمعاهدة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/16.

24- مبارك:الأسلحة النووية الإسرائيلية تهدد أمن مصر، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/12.

25- محمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية الأصول و الحسابات الخاطئة"، **شؤون الأوسط** ، لبنان، العدد 41، يونيو 1995.

26- محمد الشماع، "الاتفاق النووي مع أمريكا لم يكن سهلا العقبات التي برزت خلال 7 سنوات مفاوضات"، **الأخبار، أرشيف الصحافة المصرية بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية** ، 16/ 7/ 1981.

27- محمد سيد أحمد ، "مصر وإسرائيل والمعاهدة النوية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، العدد 22، 1995.

28- محمود كارم، "أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية"، **السياسة الدولية** ، العدد 120، أبريل 1995.

29- محور أمريكى-أوربى ضد الموقف المصرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية** ، 1995/2/19.

30- مصر ترفض الضغوط لإجبارها على توقيع المعاهدة النووية، **الوفد، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية** ، 1995/3/22.

31- نادية محمود مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي (دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات)"، **السياسة الدولية** ، العدد 97، يوليو 1989.

32- نحن وأمريكا..وإسرائيل النووية!، **أخر ساعة، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية والاجتماعية**، 1995/2/22.

33- نحن وقنبلة إسرائيل النووية: **أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، المصور**، العدد 3667 ، 1995/1/20.

34- نص معاهدة منع الانتشار النووى، **السياسة الدولية**، العدد 120، أبريل 1995.

35- هل تراجعت مصر عن موقفها من المعاهدة النووية؟!، **الأحرار، أرشيف الصحافة المصرية الخاص بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية**، 1995/3/20.

36- هيثم الكيلانى، "حال الأمن العربى بعد المعاهدة النووية"، **شؤون الأوسط**، العدد 41، يونيو 1995.

37- يورام نمرود، "**يجب أن نثق بالمعاهدة**" ، فى كتاب: السلاح النووى في الاستراتيجية الإسرائيلية(قبرص، وكالة المنارة للصحافة والنشر المحدودة ، 1987)

ب- البحوث والمقالات الأجنبية

-Maria Rost Rublee: Egypt's Nuclear Weapons Program, **The Nonproliferation Review**, November 2006

سادسا: الدوريات

- **الأهرام**: 1995
- **الجريدة الرسمية**: 1982،1981.

سابعا: المواقع الالكترونية

- **www.wikipedia.com**.
- **nasser.bibalex.org**.
- **www. alwafd.news .com**